كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

المقصد الأقرب

فـي

شرح المشكل من شعر النَّمِر بن تَوْلَب

إعداد

د. فتحي أحمد عبدالعال إسماعيل

أستاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية بجرجا

(العدد الرابع والثلاثون – الجزء الأول ٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي خَصَّ العرب بالفصاحة والبيان، والصلاة والسلام على النبي العدنان سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان . وبعد:.

فإن الشعر يَحُلُّ عُقْدة لسانِ ذي العجمة، ويُحَلِّي صاحبه بأعظم حلية، وهو ديوان العرب الذي رسموا فيه مكارمهم ومفاخرهم، وصوروا من خلاله تجاربهم وحكمتهم.

ومنه تؤخذ ألفاظ اللغة جَزْلُها وفَصِيحُهَا، وفَحْلُهَا وغَرِيبُهَا، ومَنْ لم يكن رَاوِيَةً لأشعارِ العرب تَبَيَّنَ النَّقْصُ في صِنَاعَتِهِ.(١)

والناظر في كتب النحويين يلمس اعتمادهم الأساسي على الشعر، إذ" هو العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد، وذلك باستثناء ابن مالك الذي اعتمد على الحديث، وأبي حيان الذي اهتم بإيراد الكثير من لغات القبائل في كتابه ارتشاف الضرب، وابن هشام الذي وجه عناية خاصة لنصوص القرآن"(٢).

والنمر بن تولب هو شاعر الرِّبَابِ(٣) في الجاهلية، شهر عنه أنه لم يمدح أحدًا ولا هَجَا، ووفد على النبي مسلمًا وهو كبير، فقد عمر طويلا حتى عُدَّ من طبقة

(١) ينظر: الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ١٣٨.

(٢) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ص ١٣٨.

(٣) الرِّباب: تيمٌ، وعديٌّ، وعُكْل، ومُزَينة، وضَبَّة؛ وإنَما سُمُّو الرِّبابَ لأنّهم تحالفوا فقالوا: اجتمِعوا كاجتماع الرِّبابة، وهي خِرقةٌ تُجمَع فيها القِداح. الاشتقاق لابن دريد ص ١٨٠.

الشعراء المخضرمين الذين أُجمِعَ على الاحتجاج بشعرهم في القواعد، وقد كان كثير البيت السائر والبيت المتمثل به.

وشواهد شعره حاضرة بقوة في كتب النحو، فقد استشهد النحويون بعشرين بيتًا من شعره، مما يعطي دلالة قوية على أهمية شعره في التقعيد.

وفي شعره شواهدُ مُشْكِلةٌ في إعرابها، وفي توجيه النحويين لها، وهي في حاجة إلى تفسير غامضها، وفتح مقفلها، وتوضيح إشكالها، وتقدير محذوفها، وكشف وجه زيادة زائدها، ورد مزاعم بعضهم حولها، والوقوف على ما انفرد منها حجة لقاعدة، وبيان ما خالف الأصل باتباع لغة قليلة أو وجه ضعيف؛ لذا كانت هذه الدراسة التي سميتها (المقصد الأقرب في شرح المشكل من شعر النَّمِر بن تَوْلَب).

وقد جاءت في **تمهيد، وفصلين، وخاتمة** :

التمهيد: التعريف بالنمر بن تولب - رضي الله عنه -.

الفصل الأول: المشكلات النحوية : ويضم ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: المشكل من الأسماء : ويشمل:

(١) مسوغ الابتداء بالنكرة .

(٢) حذف العائد المجرور.

(٣) دخول السين وسوف في الخبر.

(٤) تعاطف الخبرين المستقل كل منهما بنفسه .

(٥) الفصل بين (أنَّ) واسمها .

(٦) نصب المشغول عنه ورفعه بعد (إنْ) .

(٧) إضافة (كلا) إلى غير المثني .

(٨) الجر على الجوار.

(٩) إبدال الظاهر من ضمير المتكلم.

(١٠) العطف على الضمير المنصوب.
(١١) تقديم الاسم على الفعل مع أدوات الجزاء.
(١٢) الجزم بـ (إذا).
(١٣) ما لا يستعمل إلا مع النفي.

المبحث الثاني: المشكل من الأفعال: ويشمل :

(١) اكتفاء (علم) بمفعول واحد.
(٢) زيادة (أمسى).
(٣) إعمال (أرى) مع التوسط بين المفعولين.
(٤) إلحاق الفعل تاء التأنيث.
(٥) تعدي الفعل إلى ضميرين متصلين لمسمى واحد.
(٦) حذف القسم وحذف نافي الجواب.
(٧) حذف الشرط والجزاء معًا.
(٨) حذف المبدل منه.
(٩) توكيد المضارع بعد لا النافية.

المبحث الثالث: المشكل من الحروف: ويشمل:

(١) تقديم معمول ما بعد (سوف) عليها.
(٢) معنى على واللام في (فَيْومٌ عَلينا ويومٌ لنا).
(٣) فتح لام كي .
(٤) مجيء (أو) لمطلق الجمع كالواو .
(٥) حذف (ما) مِنْ (إمَّا) .
(٦) الفاء الزائدة في (فَعِنْدَ ذَلِك فاجزعي).

الفصل الثاني: المشكلات الصرفية: ويشمل:

(١) الخلاف في الفعل (سَلَا) .
(٢) مجيء (فَاعَلَ) للواحد.
(٣) تعدي (نَأَى) بنفسه.

(٤) قصر الممدود.

وقد أتبعت عنوانَ المسألة بموطن الإشكال من شعره، وفسرت الغامض من ألفاظه، وناقشته مستعينًا بكتب اللغة والنحو والتصريف، ورجحت من الآراء ما ساعده الدليل، ووافق دقيق المعنى.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج الدراسة.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تمهيد

التعريف بالنمر بن تولب - رضي الله عنه -

اسمه ونسبه:

النَّمِرُ بن تَوْلَب بن زهير بن أُقيش بن عبيد بن كعب بن عوف بن الحارث بن عوف بن وائل بن قيس بن عوف بن عبد مناة بن أد العُكْلِيّ.(١)

والعُكْلِيّ نسبة إلى عُكْل، وهي أَمَةٌ اسمها عُكْل حَضَنَتْ ولدَ عوف بن وائل، فغلبتْ عليهم.(٢)

والنمر: ضبط بفتح النون وكسر الميم في كثير من المصادر، ونص أبو حاتم على أنه بفتح النون وسكون الميم، جاء في الاشتقاق لابن دريد:" قال أبو حاتم: يقال النَّمْر بن تولب، بفتح النون وتسكين الميم، ولا يقال النَّمِر"(٣)، وقد رجح الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – ضبطه بفتح النون وسكون الميم محتجًّا بنص أبي حاتم عليه.(٤)

حياته ونشأته :

هو من الشعراء المخضرمين؛ إذ عاش في العصر الجاهلي، وأدرك الإسلام، ووفد على النبي – صلى الله عليه وسلم – فأسلم، وأرسل معه النبي – صلى الله عليه وسلم – كتابًا لبني عكل(٥)، ومن شعره الدال على صحبته:

---

(١) ينظر: معجم الصحابة لابن قانع ١٦٥/٣، وأسد الغابة ٥٨١/٤.

(٢) ينظر: أسد الغابة ٥٨١/٤.

(٣) ص ١٨٤.

(٤) ينظر: هامش الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٠٩/١.

(٥) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٩/٧.

يـا قـومُ إنِّـي رجـلٌ عنـدي خَبَـرْ ∴ اللهُ مِـنْ آياتِـهِ هَـذَا القَمَـرْ
والشـمسُ والشـعرى وآيـاتٌ أُخَـرْ

ومنه يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم:

إنـا أتينـاك وقـد طَـالَ السَّـفَرْ ∴ نقـودُ خـيلاً ضُـمَّرًا فيهـا ضَـرَر

ونزل البصرة بعد ذلك، وكان له ابنٌ يُسَمَّى ربيعة هاجر إلى الكوفة في عهد عمر – رضي الله عنه –.(١)

وهو من المعمرين، قال أبو حاتم السجستاني:" عاش النَّمر بن تولب بن أقيش العكليّ مائتي سنة حتى أنكر بعض عقله، فقال في ذلك:

لَعَمْـري، لقـد أنكـرتُ نَفْسِـي وَرَابَنِـي ∴ مَـعَ الشَّـيبِ أبـدالي الَّـذي أتبـدَّل
وتَسْـمِيَتِي شَـيْخًا وقـد كـانَ قبلـه ∴ لـي اسمٌ فـلا أُدْعَـي بِـهِ وهو أوَّلُ"(٢)

ومع كبر سنه خَرِفَ، وضعف عقله، وأُلقِيَ على لسانه: انحروا للضيف، أعطوا السائل، اصبَحُوا الراكب؛ أي: اسقوه الصبوح، وأَلقَى رجل على لسانه: افعلوا بالراكب، فكان يقولها.(٣)

مكانته :

قال المرزباني: كان شاعرًا فصيحًا، وكان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكَيِّس؛ لجودة شعره وكثرة أمثاله.(٤)

(١) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٠٩/١، والإصابة في تمييز الصحابة ٤٧١/٦.
(٢) كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني ص ٦٣.
(٣) ينظر: الشعر والشعراء ٣٠٩/١، وخزانة الأدب ٣٢٢/١.
(٤) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤٧٠/٦.

وقال عنه حماد الراوية : كان كثير البيت السائر، والبيت المتمثل به.[١]

ديوان شعره :

للنمر – رضي الله عنه – ديوان شعر، وقد أشار إليه غير واحد، كـ ابن النديم، وابن خير الإشبيلي، والعيني، والسيوطي، وحاجي خليفة، والبغدادي، غير أن هذا الديوان لم يصل إلينا[٢]؛ ولذا قام د/ نوري حمودي القيسي، بجمع شعره من بطون الكتب، ومصادر الأدب، وقد نشره أول مرة في عام ١٩٦٩م بعنوان شعر النمر بن تولب، ثم أعاد نشره ضمن كتاب (شعراء إسلاميون) في عام ١٩٨٤م، وهو يحوي ستًّا وأربعين مقطوعة ما بين قصائد وأبيات مفردة، وقد ذيله بثماني مقطوعات مما نسب له ولغيره من الشعراء.

ثم ظهر شعره باسم ديوان النمر بن تولب، وقد نشرته دار صادر ببيروت في عام ٢٠٠٠م، بتحقيق د/ محمد يوسف نجم، وربما يتوهم القارئ أن هذا هو الديوان الذي تقدم أنه غير موجود، لكنه يفاجأ بأن هذا العمل لا يخرج عن عمل الدكتور القيسي؛ إذ هو جمع لقصائد وأبيات نسبت إلى النمر في المصادر القديمة، وهذه النشرة لم تأت بجديد يذكر على ما فعله الدكتور القيسي، بل ربما تكون قد اعتمدت على النشرة السابقة عليها اعتمادًا كليًّا.

(١) ينظر: الأغاني ٢٨٢/٢٢.

(٢) ينظر: مقدمة شعره للدكتور نوري حمودي القيسي ص ٣٠.

وفاته :

لم تحدد كتب التراجم تاريخ وفاته، وقد رجح جامع شعره أن تكون وفاته في خلافة أبي بكر – رضي الله عنه – ، أو في بداية خلافة عمر –رضي الله عنه–؛ لأن عمر قد ترحم عليه.[1]

(١) ينظر: السابق ص ٢٢.

الفصل الأول
المشكلات النحوية

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : **المشكل من الأسماء**

المبحث الثاني: **المشكل من الأفعال**: **ويشمل** :

المبحث الثالث: **المشكل من الحروف**: **ويشمل**:

المبحث الأول
المشكل من الأسماء

(١) مسوغ الابتداء بالنكرة

قال النمر بن تولب – رضي الله عنه –:

فَيْـــومٌ عَلينَـــا ويَـــومٌ لَنَـــا ∴ ويَـــومٌ نُسَـــاءُ ويَـــومٌ نُسَـــرُّ[١]

ابتدأ النمر بالنكرة أربع مرات، وفي مسوغ الابتداء بها أقوال عند النحويين، وقبل عرض تلك الأقوال نقف عند رواية النصب في كلمة يوم.

رواية نصب كلمة يوم:

الثابت في شعره رفع كلمة (يوم) في المواضع الأربعة، ونص كثير من المفسرين كالثعلبي، والزمخشري، والبيضاوي، وأبي السعود[٢] على رواية النصب.

فَيَوْمـــا عَلَيْنَـــا وَيَومًـــا لَنَـــا ∴ وَيَوْمـــا نُسَـــاءُ وَيَوْمـــا نُسَـــرُّ

لذا قال الشهاب في حاشيته علي تفسير البيضاوي:" قوله: (فيومًا ...)، بنصب (يومًا)، والذي ذكره النحاة رفعه"[٣].

ومن اللغويين من أثبت هذه الرواية كالنويري ت ٧٣٣ هـ .[٤]

(١) البيت من المتقارب في شعره ص ٥٧.

(٢) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي ١٧٤/٣، والكشاف للزمخشري ٤٢٧/١، وتفسير البيضاوي ٤٠/٢، وتفسير أبي السعود ٨٩/٢.

(٣) ٦٤/٣.

(٤) نهاية الأرب في فنون الأدب ٦٧/٣.

وقد ذكر الشيخ النِّحرير سعد الدين التفتازاني[١] وجهين للنصب:

أحدهما: أن يقدر: فترى يومًا علينا، فيكون (يومًا) مفعولا به على أنه اسم ظرف لا ظرف.[٢]

والثاني: أن يقدر: فيومًا يكون الأمر علينا أي بالإضرار، ويومًا لنا أي بالنفع؛ فيكون يوما ظرفًا ملائما لقوله: ويومًا نساء، من سيء فلان أصيب بحزن، مِنْ سَاءَهُ: أحزنه، ويومًا نسر، مِنْ سَرَّهُ: جَعَلَهُ مسرورًا.[٣]

ولم يجوز ابن هشام النصب، قال:" ولا يجوز نصب اليومين الأولين لعدم الناصب، ولا يحسن نصب الأخيرين، وروى ابن الأعرابي نصبهما وهو ضعيف؛ لأن الكلام الأول في تقسيم الأيام لا في تقسيم الأحوال والأفعال، وإن كان كل من المعنيين لازمًا عن الآخر، ولكنَّ انتظامَ الكلام مطلوبٌ"[٤].

مسوغ تنكير المبتدأ:

لمَّا كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية.[٥]

---

(١) هو صاحب كتاب شرح تلخيص المفتاح، نقل عنه الشهاب الخفاجي ت ١٠٦٩هـ، والقونوي ت ١١٩٥هـ، في حاشية كل منهما على تفسير البيضاوي بلفظ:" قال النِّحْرِير".

(٢) ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ٣٣١/٦.

(٣) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦٤/٣.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٩٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١.

ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعًا، وزعم بعضهم أنها ترجع الى الخصوص والعموم.(١)

وقد ذكر ابن الحاجب تأويلين في مسوغ الابتداء بالنكرة في البيت:

أحدهما: أن الخبر محذوف تقديره: فمن هذه الأيام يوم علينا، ويوم لنا مثله، والأخبار يكثر حذفها إذا كان في الكلام دليل عليها.

ثانيهما: مسوغ الابتداء هو الصفة المعلومة، والتقدير: فيوم من الأيام المتقدمة علينا ويوم منها لنا، مثل قولهم: السمنُ مَنَوان منه بدرهم، فلو لم تقدر (منه) لم يستقم، وعلينا هو الخبر.(٢)

وما ذهب إليه ابن الحاجب يعتمد على الحذف في الوجهين، حذف الخبر وهو جار ومجرور مقدم على المبتدأ، أو حذف الصفة.

وتقدم الخبر وهو جار ومجرور، ووصف النكرة كلاهما من المسوغات عند النحويين، ويضعف ما ذهب إليه كثرة الحذف في البيت إذا قدرنا أربعة أخبار أو أربع صفات.

وعند ابن مالك مسوغ الابتداء بالنكرة هو العطف عليها، مثل قول العرب: شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعَى(٣) .(٤)

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٣٥.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٧٥٠، ٧٥١.

(٣) يعنون شهور الربيع، أي: يمطر أولاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم، وأرادوا شهر ثرى فيه وشهر ترى فيه فحذفا، وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل، لمتابعة ترى الذي هو الفعل. ينظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٣٧٠ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٩٣.

وأنكر عليه أبو حيان ذلك، قال:" وظاهر كلام المصنف في الشرح أن مطلق العطف مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة ....، وهذا عند غيره ليس مسوغُ الابتداءِ فيه ما ذَكَرَهُ المصنفُ مِنَ العطف، وإنما مسوغ ذلك التفصيل، وقد ذكره أصحابنا في المسوغات، وأغفله المصنف"[(١)].

ولم يرتض ناظر الجيش أيضًا مسوغ ابن مالك في البيت؛ لعدم وجود وصف مع المعطوف، كما في قوله سبحانه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[(٢)]، فالمعطوف عليه في البيت والمعطوف سواء، إلا إن قَصَدَ ابنُ مالك أنَّ مطلق العطف كافٍ فيكون مسوغًا لابتدائية المعطوف عليه والمعطوف، وهذا بعيد في النظر، وإنما المسوغ للابتداء هو التفصيل.[(٣)]

وقال ابن هشام:" فيه الابتداء بالنكرة أربع مرات، ولم يذكر الناظم ولا الشارح ضابطًا لذلك، وضابطه أن تستعمل النكرة في التقسيم"[(٤)].

ويبدو أن ما ذكره أبو حيان وناظر الجيش وابن هشام هو الأقرب في المعنى؛ لأن التفصيل والتقسيم لا يكونان إلا بعد إجمال.

وفي مسوغ ابن مالك نظر؛ لأن شرط الابتداء بالنكرة مع العطف وجود مسوغ للابتداء في المعطوف أو المعطوف عليه، وهو ما لا يوجد في البيت.

(١) التذييل والتكميل ٣/٣٢٧.

(٢) سورة محمد من الآية ٢١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٢/٩٢٤، ٩٢٥.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٩٤.

وحتى مع وجود المسوغ في واحد منهما فإن بعضهم يعترض عليه؛ لذا اختار ابن القيم رأي سيبويه في تقدير وصف في قوله سبحانه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾؛ أي: طاعة أمثل وقول معروف، قال:" وهذا أحسن من قول بعضهم: إن المسوغ للابتداء بها ههنا العطف عليها؛ لأن المعطوف عليها موصوف، فيصح الابتداء به، وإنما كان قول سيبويه أحسن؛ لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه بها، ولو قلت: طاعة أمثل، لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها"[(١)].

وأول من أشار إلى مسوغ التفصيل هو ابن عصفور، قال:" ... أو يكون الموضع موضع تفصيل، نحو قولك: الناس رجلان: رجل أهنته ورجل أكرمته، فرجل يجوز فيه أن يكون مبتدأ[(٢)]".

وقال ابن القيم:" ومنه: وقوع النكرة في سياق تفصيل بعد إجمال، كما إذا قلت: اقْسِمْ هذه الثياب بين هؤلاء، فثوب لزيد، وثوب لعمرو، وثوب لبكر، فإن النكرة ههنا تخصصت وتعينت وزال إبهامها وشياعها في جنس الثياب، بل تخصصت بتلك الثياب المعينة، فكأنك قلت: ثوب منها لزيد، وثوب منها لعمرو، وهذا تقييد وتخصيص"[(٣)].

(١) بدائع الفوائد ص ٣٧٨/٢.
(٢) المقرب ٨٢/١.
(٣) بدائع الفوائد ٣٧٨/٢.

ملحوظة:

أجاز الأعلم كون (نساء، ونسر) نعتين للاسمين، وليسا خبرين، والتقدير حينئذ: فيوماي يومٌ مُسَاءٌ، ويومٌ مُسَرّ[(١)]، وهو مما انفرد به في إعراب الجملتين، وإعرابهما خبرين – كما تقدم – أحسن؛ حتى يجري البيت على نسق واحد هو التفصيل والتقسيم، فـ يوم في المواضع الأربعة مبتدأ وما بعده خبر.

(٢) حذف العائد المجرور

قال النمر– رضي الله عنه – :

فَيْـــومٌ عَلينـــا ويـــومٌ لنـــا ∴ ويـــومٌ نُسَـــاءُ ويـــومٌ نُسَـــرُّ[(٢)]

أخبر في قوله: (يومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ) بالجملة الفعلية، وتلك الجملة يشترط اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ؛" لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غيرَ الأول"[(٣)]، ولأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر[(٤)]، يضاف إلى ذلك أن الغرض من الخبر أن يسند إلى مخبر عنه، فإذا لم يكن فيه ذكر يعلقه بالمخبر عنه لم يعلم أنه خبر عنه.[(٥)]

والرابط على أنواع، هي: الضمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، والعموم.

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب ص ١٠٥.

(٢) البيت من المتقارب في شعره ص ٥٧، وقد تقدم هذا البيت في المسألة السابقة.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٣/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٣٨/١.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢٧٩/١.

حذف الضمير العائد على المبتدأ :

الضمير العائد إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا:

فالمرفوع لا يحذف أصلا، نحو: الزيدان قامَا.

والمنصوب يحذف إن كان منصوبًا بفعل أو وصف، وحذفه مع هذا قليل، نحو:

ثَـــلاث كلُّهُـــنَّ قَتلـــتُ عَمْـــدًا ∴ فـــأخْزَى الله رابعـــة تَعُـــودُ[1]

أي: قتلتهن، ونحو: الدرهم أنا معطيك؛ أي: معطيكه.

وإن كان منصوبًا بحرف امتنع حذفه، نحو: زيد إنه قائم.

والمجرور إن كان مجرورًا بحرف جاز حذفه إن جر بحرف تبعيض، نحو: السمن منوان بدرهم، أو ظرفية، كما في بيت النمر، أو بمسبوق مماثل لفظًا ومعمولا، أو كان مجرورًا مع الإضافة اللفظية.[2]

العائد المحذوف في البيت :

في العائد المحذوف رأيان:

الأول: يرى سيبويه أن المحذوف هو الضمير المجرور بـ في، قال:" سمعناه من العرب ينشدونه، يريدون: نُساءُ فيه، ونُسَرُّ فيه"[1]، وقال ابن هشام:" وعن سيبويه أن الجار والمجرور حُذِفَا دَفْعَةً"[2].

(١) البيت من الوافر غير منسوب في الكتاب ٨٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٩/١، وشرح التسهيل ٣١١/١، والمساعد ٢٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣١١/١، والتذييل والتكميل ٣٧/٤، ٣٨، وتمهيد القواعد ٩٨٢/٢.

الثاني: ذهب الأخفش إلى أن الجار قد حذف أولا، فانتصب الضمير واتصل بالفعل، كما في قول الراجز : في سَاعَةٍ يُحَبُّهَا الطَّعَامُ[٣]

إذ الأصل: يُحَبُّ فيها، ثم حذف الضمير كما حذف في قوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾[٤] .[٥]

وقال القزاز القيرواني[٦]:" فأضمر الهاء على قول من يجعلُه مفعولاً على السَّعة، فكأنه قال: فيومٌ نساؤُه ويوم نُسَرُّه، ومن جعله ظرفًا أراد: فيومٌ نُساءُ فيه، ويومٌ نُسرُّ فيه"[٧].

وهذا الرأي مبني على ما نقل عن العرب من حذف حرف الجر توسعًا، قال المبرد تعليقًا على قولهم: أقمت ثلاثًا ما أذوقهن طعامًا ولا شرابًا[٨]، وفي ساعة يُحَبُّهَا الطعامُ:" ضمير الظرف تجعله العرب مفعولاً على السعه، كقولهم: يوم الجمعة

---

(١) الكتاب ٨٦/١.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٩٤.

(٣) رجز غير منسوب في الكامل في اللغة والأدب ٣٣/١، وقبله:

قد صَبَّحَتْ صَبَّحَها السَّلامُ بكَبِدٍ خالطَها سنامُ

(٤) سورة الفرقان من الآية ٤١.

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٩٤.

(٦) محمد بن جعفر القزاز القيرواني، شيخ اللغة في المغرب، صنف: الجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وإعراب الدريدية، وغيرها، توفي بالقيروان سنة ٤١٢هـ. ينظر: بغية الوعاة ٧١/١.

(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٧.

(٨) يريد: ما أذوق فيهن.

سِرْتُه، ومكانكم قمتُه، وشهر رمضان صمتُه"[(١)]، يريدون: سرت فيه، وقمت فيه، وصمت فيه.

وقال ابن عصفور:" ولا يتعدى – الفعل – إلى ضميرِ ظَرْفَي الزمان والمكان مطلقًا إلا بواسطة (في) إلا أن يُتَّسع في الظرف فتنصبه على التشبيه بالمفعول به، فإن الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه، نحو قوله:

ويـــومٍ شَـــهِدْناه سُـــلَيْمًا وعَـــامِرًا ∴ قليـلٍ سِـوىَ الطَّعْـنِ النَّهـالِ نَوافِلُـهْ[(٢)]

فجعل اليوم مشهودًا اتساعًا، وإن كان مشهودًا فيه ..." [(٣)].

ويلحظ في الشواهد التي ورد فيها النصب على التوسع تشبيهًا بالمفعول به وجودُ الضمير بعد حذف حرف الجر، وهذا يختلف عما هو ثابت في بيت النمر؛ إذ لا يوجد ضمير في الفعلين (نساء ونسر) يمكن أن نحكم معه بحذف حرف الجر توسعًا؛ ولذا فإن تقدير العائد ضميرًا مجرورًا حُذِفَ مع جاره هو الأولى بالقبول.

(١) الكامل في اللغة والأدب ٣٣/١.

(٢) البيت من الطويل لرجل من بنى عامر في الكتاب ١٧٨/١، وشرح المفصل ٤٣٣/١، وغير منسوب في المقتضب ٣٣١/٤، وأمالي ابن الشجري ٧/١،

(٣) المقرب ١٤٧/١، ١٤٨.

ملحوظة:

ذهب ابن الشجري إلى أن القول الثاني هو قول الكسائي، وأنه أقيس، وأن القول الأول قول نحوي آخر، وأن أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش يجوزن الأمرين جميعًا.[١] قال ابن هشام: " وهو غريب"[٢].

(٣) دخول السين وسوف في الخبر

قال النمر– رضي الله عنه – :

فَلَمّـا رَأَتْـهُ أُمُّنـا هَـانَ وَجْـدُهَا ∴ وَقَالـتْ: أَبونـا هَكَـذا سـوف يَفْعَـلُ[٣]

استشهد ابن هشام بهذا البيت على جواز دخول السين على الفعل الواقع خبرًا عن المبتدأ.[٤]

وقد منع السهيلي تبعًا لأستاذه ابن الطراوة دخول السين وسوف في الخبر، والحجة لهما أن" السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: زيدًا سأضرب، وزيدٌ سيقوم، مع أن الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٦/١، ٧، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٩٤.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٩٥.

(٣) البيت من الطويل في شعره ص ٨٩، والضمير في (رأته) يعود إلى رجل ينزل وحده مذكور في البيت السابق، وأمنا: امرأته، وهي أم منزله، وأبونا: زوجها، وهو أبو المنزل، ووَجْدُها: غضبها، والبيت من قصيدة طويلة أشار فيها إلى امرأته جَمْرَة التي كانت تلومه كثيرًا على كرمه وإنفاقه.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٥.

السين، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن زيد، فتقول: زيد سيفعل"[(١)].

غير أنهما استثنيا من ذلك دخول (إنَّ) على الاسم المبتدأ، فهذا يسوغ دخول السين في الخبر، لاعتماد الاسم على (إنَّ)، ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول السين فيما بعد، فأما مع عدم (إنَّ) فيقبح ذلك.

قال السهيلي لشيخه ابن الطراوة:" وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله – سبحانه وتعالى –: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[(٢)] فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[(٣)] الآية . .، فضحك، وقال: قد كنت أفزعتني، أليست هذه (إنَّ) في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناب تكرار العامل؟ فَسَلَّمْتُ له وسَكَتُّ"[(٤)].

وعلى هذا المذهب جرى ابن القيم.[(٥)]

وقد ذهب ابن هشام إلى جوازه في حالتين، منهما الحالة التي أشار إليها السهيلي:

الأولى: إذا كان المخبر عنه مبتدأ عامًّا، كقول الشاعر:

---

(١) نتائج الفكر ص ١٢١، ١٢٢.

(٢) سورة النساء من الآية ٥٧.

(٣) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ سورة النساء من الآية ٥٦.

(٤) نتائج الفكر ص ١٢٢.

(٥) بدائع الفوائد ٩٧/١.

وكــلّ أُنــاسٍ سَــوْفَ تــدخل بيــنهم ∴ دُوَيْهِيَــةٌ تَصْــفَرُّ منهــا الأنامِــلُ[١]

الثانية: إذا كان المخبر عنه اسمًا لـ إن، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾[٢] .[٣]

والمتأمل فيما ذهب إليه ابن الطراوة والسهيلي وابن القيم يدرك عدم اعتمادهم على استقصاء تامٍّ لما جاء في كلام العرب وفي القرآن الكريم، فإن الآية التي أوردها السهيلي على شيخه، ورد شيخه لها بتقدم (إن) في آية متقدمة عليها، ليست هذه هي الآية الوحيدة التي جاء فيها ذلك؛ فقد جاءت آيات كثيرة صدر فيها الخبر بالسين أو سوف دون تقدم (إن)، وهذا ما أثبته العلامة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، إذ أورد آيات كثيرة تخالف ما ذهبوا إليه.

قال مقدمًا لتلك الآيات ورادًّا على السهيلي فيما ذهب إليه تَبَعًا لابن الطراوة:" وما خَطَرَ له أن يحتكم إلى أسلوب القرآن في هذا، ولو رجع إلى سورة النساء وحدها لوجد فيها آيات وقعت فيها الجملة المصدرة بالسين وبسوف خبرًا للمبتدأ، وليس قبلها (إنَّ)، وأقول: إن في القرآن آيات كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال، وليس قبلها (إنَّ)، كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾[٤]، ﴿ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ

(١) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨٥ .

(٢) سورة مريم ٩٦.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٤، ٤٥.

(٤) سورة النساء من الآية ١٢٢.

وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[١]، ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾[٢]. ....."[٣].

كما أن القول بأن (إن) مع اسمها كالجملة التامة لا يقوى دليلا فما الذي غيرته (إنَّ) في الجملة غير نسخ حكم المبتدأ والخبر؟.

وبيت النمر المتقدم يدل على الجواز مطلقًا، قال ابن هشام:" والكثيرون على الجواز بدليل قوله:

فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمُّنَا هَانَ وَجْدُها ∴ وَقَالتْ: أَبونا هَكَذا سوف يَفْعَلُ"[٤]

(٤) تعاطف الخبرين المستقل كل منهما بنفسه

قال النمر– رضي الله عنه – :

لُقَيْمُ بنُ لُقْمَانَ مِنْ أختِهِ ∴ فكانَ ابنَ أختٍ لَهُ وابْنَمَا[٥]

(١) سورة النساء من الآية ١٦٢.

(٢) سورة النساء من الآية ١٧٥.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم – الجزء الثاني القسم الأول ص ١٨٢.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٥.

(٥) البيت من المتقارب في شعره ص ١٠٦، ولُقَيم: اسم يجوز أَن يكون تصغير لُقمان على تصغير الترخيم، ويجوز أَن يكون تصغير اللَّقم. ينظر: لسان العرب ٥٤٦/١٢، وقد كانت العرب تعظم شأن لقمان بن عاد الأكبر والأصغر لقيم بن لقمان في النباهة والقدر، وفي العلم والحكم، وفي اللسان والحلم، وهذان غير لقمان الحكيم المذكور في القرآن، وهذا البيت يشير إلى ما ورد في كتب الأدب من أن أخت لقمان بن عاد كانت تكره أن لا يكون لأخيها نسل، وتحب أن يكون له ولد، وكانت زوجته لا تأخذ عن الرجال، فلما شرب الخمر وسكر تزيَّنت

تعدد الخبر من الظواهر التي أشير إليها كثيرًا في كتب النحو، قال ابن جني فاتحًا باب هذا التعدد:" لك أن تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت، كقولك: زيد عالم جميل جواد فارس بصري بزاز، ونحو ذلك"[١].

والخبر في التعدد على وجهين :

الأول : التعدد في اللفظ مع الاتحاد في المعنى، نحو : هذا حلو حامض؛ تريد أنه قد جمع بين الطعمين، كأنك قلت: هذا مز، فالخبر وإن كان متعددًا من جهة اللفظ، فهو غير متعدد من جهة المعنى؛ لأن المراد أنه جامع للطعمين، وهو خبر واحد، وتقول: هذا قائم قاعد، على معنى: راكع[٢]، وهذا أعسر يسر؛ أي: أضبط للعمل؛ لأنه يعمل باليمين واليسار.[٣]

وهذا النوع يرد فيه الخبران دون عطف[٤]؛" لأنهما في المعنى شيء واحد، والعطف يقتضي خلاف ذلك"[٥].

وخالف في ذلك أبو علي الفارسي؛ فإنه أجاز العطف نظرًا إلى تغاير اللفظ[١]، وقد احتج على هذا ببيت النمر : فكانَ ابنَ أختٍ لهُ وابنَما.[٢]

وجاءت إليه في الظلمة فوطئها، وهو يظن أنها امرأته، فولدت لقيم بن لقمان. ينظر: الزاهر فى معانى كلمات الناس ١٧/٢.

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٣٠٧/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٩/١.

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٥٣/١.

(٤) ولا يتوسط المبتدأ بينهما، ولا يتقدمان عليه، على الأصح فيهما. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٥٣/١.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٢٦/١.

الثاني : التعدد في اللفظ والمعنى؛ والخبران ههنا ليسا في معنى خبر واحد، وفي هذه الحالة يجوز مجيء الخبرين بالعطف وبدونه، قال ابن هشام:" إن لم يكن الخبران أو الأخبار في معنى خبر واحد جاز بالإجماع التعدد في اللفظ على وجهين، أحدهما: أن يكون بالعطف نحو: زيد شاعر وكاتب، والزيدون شعراء وكتاب، ومنه قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[٣] والثاني: أن يكون بغير العطف لا على أنها أخبار تعددت بالحقيقة بل على أن تقدر لغير الخبر الأول مبتدآت محذوفة"[٤].

وزاد ابن الناظم نوعًا ثالثًا سمَّاه: تعدد الخبر لتعدد ما هو له؛ أي المبتدأ، إما حقيقة، نحو: أولادي فقيه وشاعر وكاتب، وإما حكمًا، كقوله تعالى:﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾[٥]، وهذا النوع يجب في الأخبار فيه العطف.[٦]

التعدد في بيت النمر:

تعدد في هذا البيت الخبر مع أن المخبر عنه غير متعدد، والخبر الأول مستقل بالمعنى عن الخبر الثاني، فهو يشبه قولنا: محمد شاعر وكاتب.

---

(١) السابق الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢١٣.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٣٩.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢١٤.

(٥) سورة الحديد من الآية ٢٠.

(٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٨٩، ٩٠.

ولابن هشام في الخبر المتعدد – هنا – رأيان:

الأول: أنه متعدد في اللفظ دون المعنى، قال مؤكدا عدم جواز العطف في هذا النوع:" ولا يسوغ العطف في هذا النوع من الأخبار، كما لا يسوغ في أجزاء الكلمة الواحدة، وعن أبي علي إجازته احتجاجًا بقوله:

لقـــيمُ بـــنُ لقمـــانَ مـــن أختـــهِ ∴ فكـــانَ ابـــنَ أختٍ لـــهُ وابنَمـــا"[1].

وقال ابن الناظم تعليقًا على إجازة الفارسي العطف احتجاجا بالبيت:"وهو سهو"، وهو ما يعني أن بيت النمر لا يدخل في هذا النوع، بدليل أن ابن الناظم قد أدخله في النوع الثاني الذي سيأتي.[2]

والثاني: أنه متعدد في اللفظ والمعنى، قال في موضع آخر:" فكانَ ابنَ أختٍ لهُ وابنَما، وكل من هذين الخبرين مستقل بمعناه، كما في قولك : زيد صديقي وابن عمي، وليس من : حلو حامض"[3].

وهو ما جرى عليه العيني، قال:" وفي قوله: فكان ابن أخت له وابنما، دليل على جواز تعاطف الخبرين المستقل كل منهما بنفسه"[4].

غير أنك تلحظ في كلامه أنه جعل البيت دليلاً على جواز العطف، مع أن العطف وتركه في هذا النوع جائزان بلا خلاف.

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢١٣.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٩٠، ٩١.

(٣) السابق ص ٢٢٢.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ١١/ ١٠٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٩٢/١.

وحمله على التعدد في اللفظ والمعنى هو الأوفق؛ لأن الابن يختلف عن ابن الأخت، ولقيم هذا ابن من جهة، وابن أخت من جهة أخرى.

(٥) الفصل بين (أنَّ) واسمها

قال النمر– رضي الله عنه – :

فلَـــو أَنَّ مِـــنْ حَتْفِـــهِ نَاجِيًـــا ∴ لألفيتَـــه الصَّـــدَعَ الأعْصَـــمَا[١]

ناجيًا: اسم أن، والمجرور قبله متعلق به، وخبرها محذوف؛ أي: ولو أن شخصًا ناجيًا من موته موجود لكان.[٢]

ومن حتفه: جار ومجرور قد فصل به بين (أن) واسمها، وهو معمول لاسمها، والأصل: ولو أن ناجيًا مِنْ حتفه.

وقد نص النحويون على أن تقديم معمول خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها لا يجوز إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، للتوسع فيهما، نحو: إن عندك زيدًا مقيم، وإن فيك عمرًا راغب؛ ومنه قوله الشاعر:

فَـــلاَ تَلْحَنـــي فِيهَـــا فـــإنَّ بِحُبِّهـــا ∴ أَخَـاكَ مُصَـابُ القَلْـبِ جَـمٌّ بلابِلـه[٣]

ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع. [٤]

---

(١) البيت من المتقارب في شعره ص ١٠٣، يريد: فلو أن أحدًا يفلت من أجله لألفيته الوعل الخفيف اللحم الذي في يده بياضٌ. ينظر: الاختيارين للأخفش الأصغر ص ٢٨١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ١٠٤/١١.

(٣) البيت من الطويل، قال في الخزانة٤٥٨/٨:" والبيت من الأبيات الخمسين التي هي في كتاب سيبويه، ولم يعرف لها قائل ".

(٤) ينظر: همع الهوامع ٤٩٤/١، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٩٨/١.

وقد حمل الفارسي بيت النمر المتقدم على هذا البيت، قال:" ومما يمكن أن يكون على ما أنشده سيبويه من رفع (مصاب) قول النمر بن تولب: ...." (١).

مع أن المقدم في بيت النمر هو معمول الاسم، والمقدم في البيت الآخر هو معمول الخبر، لكن الجامع بينهما هو الفصل بين الناسخ والاسم بالجار والمجرور.

وقال في شرح الأبيات المشكلة الإعراب:" الظرف قد استُجِيز فيه من الاتساع في الفصل ما لم يُسْتَجز في غيره، ألا ترى أنه قد جاء:

فَــلاَ تَلْحَنــِي فِيهَــا فــإنَّ بِحُبِّهــا ∴ أَخَــاكَ مُصَــابُ القَلــبِ جَــمٌّ بلابِلُــه

ففصل بقوله: بحبها بين إن واسمها، ولو كان مكان الظرف غيره لم يجز ذلك"(٢).

وقد خالف الكوفيون فأنشدوا البيت بنصب (مصاب)، قال الفارسي في المسائل القصرية(٣):" ورواه الكوفيون: مصابَ القلبِ، وأظنهم هربوا من الفصل فنصبوا مخافة أن يجري مجرى: كانتْ زيدًا الحمى تَأْخذ"(٤).

وقال في المسائل الحلبيات تعليقًا على حكاية النصب:" وكأن الذين أنشدوه (مصاب) لم يجعلوه مِنْ صلة الإصابة، شبهوه بالمستقر؛ إذ كان قبيحًا عندهم أن يفصلوا بين العامل والمعمول بما لم يكونوا يفصلون به لو كان مفعولا به؛ لأن

(١) الحلبيات ص ٢٥٩.

(٢) ص ٢٧٠ .

(٣) من كتبه المفقودة، وللدكتور/ عبد الله بن محمد جار الله النغيمشي، دراسة بعنوان:" المسائل القصرية لأبي علي الفارسي، دراسة منهجية من خلال النصوص المنقولة عنه" ط عالم الكتب- ٢٠٠٩م.

(٤) خزانة الأدب ٨/٤٥٤.

الظرف ضرب من المفعولات أيضا، فنصب (مصاب القلب) على تقدير الحال؛ لأنه بمنزلة حسن الوجه"(١).

يعني هذا أن الجار والمجرور إذا شبه بالمستقر ولم يكن من صلة (مصاب) فهو متعلق بمحذوف هو الخبر، ومصاب حال.

وفيما ذهب إليه الكوفيون تكلف واضح لا يحتاج إليه، فالظرف والجار والمجرور قد كثر التوسع فيهما، قال ابن مالك:" وكان حقه – أي معمول الخبر – ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، نحو: أغدًا تقول زيدًا قائمًا؟ ولم يبطل عمل (ما) تقديمهما على اسمها، نحو: ما غدًا زيد راحلاً، واغتفر تقديمهما على العامل المعنوي، نحو: أَكُلَّ يوم لك درهم، وعلى المنفي بما، نحو قول الصحابة رضي الله عنهم: (وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا)، ولو عومل غيرهما معاملتهما في ذلك لم يجز"(٢).

وما ذكره ابن مالك يعتمد على خاصية في الظرف والجار والمجرور جعلت العرب تتوسع فيهما ما لا تتوسع في غيرهما، لكن الرضي أشار إلى علة أخرى لا تعتمد على الفاصل، وإنما تعتمد على المفصول بينه وبين اسمه وهو (إنَّ)، تأمل قوله في (إذن) الناصبة للمضارع:" وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء، يقوي كونها غير ناصبة بنفسها، كـ أَنْ، ولن؛ إذ لا يفصل بين

(١) الحلبيات ص ٢٥٩.

(٢) شرح التسهيل ١٢/٢، وينظر: مغني اللبيب ص ٩٠٩.

الحرف ومعموله بما ليس من معموله، وأما قولهم في الشرط: إنْ زيدًا تضرب، فهو عند البصريين بفعل مقدر، ... وأما قوله:

فَــلاَ تَلْحَنــي فِيهَــا فــإنَّ بِحُبِّهــا ∴ أَخَـاكَ مُصَـابُ القَلْـبِ جَـمٌّ بلابِلُـه

فَلِقُوَّةِ شبه (إنَّ) بالفعل"[1].

فهو لم يُخَرِّج البيت كما خَرَّجَه غيرُه بناء على صفة في الفاصل، وإنما أرجع الفصل إلى قوة شبه (إنَّ) بالفعل بخلاف (إذن) التي أخرجها هو من نواصب المضارع؛ بسبب الفصل بينها وبين منصوبها.

(٦) نصب المشغول عنه ورفعه بعد (إنْ)

قال النمر– رضي الله عنه – :

لَا تجزعــي إنْ منفسًــا أهلكتــه ∴ وَإذا هَلَكـت فَعِنْـدَ ذَلِـك فـاجزعي[2]

في الاسم الواقع بعد (إن) روايتان:

الأولى: (منفسًا)، بالنصب، عند البصريين ؛ بناء على أنه" يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، نحو إن وحيثما، فتقول: إن زيدا أكرمته أكرمك، وحيثما زيدًا تلقه فأكرمه، فيجب نصب

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤.

(٢) البيت من الكامل في شعره ص ٧٢، والجزع: هو الحزن وقيل: أخص منه فإنه حزن يمنع الإنسان ويصرفه عمَّا هو بصدده ويقطعه عنه، والمنفس: ما يتنافس فيه ويرغب، والنفيس: المال الكثير، والمراد بالهلاك هنا افتقاد الشيء عنك وهو موجود عند غيرك. ينظر: خزانة الأدب ٣١٥/١، ٣١٦.

(زيدا) في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات"[١].

ونصبه بإضمار فعل يفسره الظاهر وهو لازم؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ليتوفر على الجزم مقتضاه من طلب الفعل، ولا يليه مبتدأ وخبر، فلا تقول: إنْ زيد قائم أقم، فإذا قلت: إن زيدًا تَرَه تضربه، نصبت زيدًا بإضمار فعل؛ لأنك شغلت الفعل الذى بعده بضميره.[٢]

الثانية: (منفس) بالرفع، عند الكوفيين والأخفش، وتوجيه الرفع على وجوه:

الأول: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، أَي إِنْ هَلَكَ منفس، قال ابن مالك:" بالرفع على إضمار المطاوع، والتقدير: لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته"[٣].

ويتصور ذلك كثيرًا في الأفعال التي لها مطاوع، أو التي تعدت بالهمزة أو غيرها[٤]، كما في بيت النمر.

وقال ابن يعيش:" ولو رفع على تقدير: إن هلك منفس، لجاز؛ لأنه إذا أهلكه فقد هلك"[٥].

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٢، ١٣٣، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٩٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٧٦/٢، وشرح المفصل ٤١٥/١، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٨٣١/١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢.

(٤) المقاصد الشافية ٧١/٣.

(٥) شرح المفصل ٤١٥/١.

الثاني: نائب فاعل على تقدير فعل مثل المذكور، لكنه مبني للمفعول[١]، قال النيلي:" برفع منفس على تقدير: أُهْلِكَ منفسٌ، على بناء الفعل للمفعول"[٢].

الثالث: هو مبتدأ بناء على أنه يجوز وقوع المبتدأ بعد أداة الشرط بشرط أن يخبر عنه بفعل، وهو رأي الأخفش والكوفيين[٣]، والجملة في موضع جزم كما كان ذلك في موضع الجزاء.[٤]

قال الأخفش:" وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٥] فابتدأ بعد (إنْ)، وأن يكون رفع أحدًا على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الاسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[٦].

وقد رد النحويون هذا الرأي، قال ابن الناظم:" لا يجوز رفعه بالابتداء؛ لئلا يخرج ما وُضِعَ على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به" [٧].

وقال ابن هشام عنه:" ولا يعول عليه ".[١]

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٥٠٠.

(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٨٣٢/١.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٥٠٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٧٠/٤.

(٥) سورة التوبة من الآية ٦ .

(٦) معانى القرآن للأخفش ٣٥٤/١.

(٧) شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٧٣.

وقال الشاطبي:" ... وهو رأي لا يُساعَدُ عليه، إذ لم يجئ قط في كلامهم: إن زيد قائم قمتُ، ولا حجة فيما أنشده سيبويه:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ∴ أو تنزلون فإنا معشر نزل[٢]

فإنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وأيضا فهو مؤول على غير تقدير إن"[٣].

ومعنى كلام الشاطبي أن (إن) مختصة بالأفعال، فإن احتج بقوله: تنزلون، بالرفع عطفًا على فعل الشرط، فيجاب عنه بجوابين، أحدهما: الحمل على الظاهر؛ يعني أنه معطوف عليه مع الحكم بأنه يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه، **والثاني**: التأويل على غير تقدير إن.

وفي هذا التأويل رأيان لسيبويه ويونس:

فسيبويه يجعل الخبر واقعًا موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تنزلون؟، وإنما جاز أن ينوي بالجزاء الاستفهام، لأنه غير واجب، كما أن الجزاء غير واجب، وأن الاستفهام قد يجاب كما يجاب الشرط.

وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء كأنه قال: أو أنتم تنزلون.

وقول يونس أسهل؛ لأن الجزاء لا يقع موقع الاستفهام، وإنما تقع حروف الاستفهام مواقع حروف الجزاء، فيجازى بها، وحروف الجزاء لا يستفهم بها.[١]

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٥٠٠.

(٢) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ص ٦٣، ورواية الشطر الأول فيه: قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا، وعليها لا شاهد فيه.

(٣) المقاصد الشافية ٣/٨١، ٨٢.

(٧) إضافة (كِلا) إلى غير المثني

قال النمر:

فَـــإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِـــي وَوَهْبًـــا ∴ وَيَعْلَـــمُ أنْ سَـــنلْقَاهُ كِلانـــا[٢]

حق ما يضاف إليه (كلا) أن يكون معرفة ومثنى[٣]، أما كونه معرفة فلأن المضاف إليه بمنزلة المؤكَّد؛ لأنه ضميره، والمؤكَّد لا يكون إلا معرفة، وأما كونه مثنى فلأن التأكيد تبع للمؤكَّد في التثنية والإفراد.[٤]

وقد أضيف في بيت النمر إلى (نا)، وهو ضمير جمع، وفي توجيه ذلك رأيان:

الأول: الضمير للاثنين؛ لأن هذا الضمير يستعمل للاثنين والجمع بلفظ واحد في الكناية عن المتكلم.

الثاني: هو للجمع، ولكنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه عَنَى نفسَه ووهبًا، ذكره الزمخشري، ونص ابن يعيش على أنه الأجود؛ لأنه قد يقع لفظ الجمع على التثنية، كقوله تعالى:﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٥]، وقوله:﴿

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١٦٧/٢.

(٢) البيت من الوافر في شعره ص ١٢٢.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص ١١٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير ٢٤/٢.

(٥) سورة التحريم من الآية ٤.

وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾[1]، ثم قال:﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾[2].[3]

(٨) الجر على الجوار

قال النمر:

بِـــأَغَنَّ طِفْـــلٍ لا تُصـــاحِبُ غَيْـــرَه ∴ فلـــه عُفَافَـــةُ دَرِّهَـــا وغِرارِهَـــا[4]

(غرار): معطوف على (عفافة)، وكان حقه أن يكون مرفوعا بالتبعية، غير أنه جر لمجارته كلمة مجرورة هي (درها).

قال ابن قتيبة:" وجر غرارها على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا، وهو كما يقال: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[5].

وما جاء جره محمولا على الجوار في شعر العرب بُنِيَ على هذا القول المنقول عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

تُريـــكَ سُـــنَّةَ وجـــهٍ غيـــرِ مقرفـــة ∴ مَلْسَاءَ لَيْس بِهَا خَالٌ وَلاَ نَدَبُ[6]

بجر غير، قال الفراء:" قلت لأبي ثَروان وقد أنشدني هذا البيت بخفضٍ: كيف تقول: تريكَ سُنَّة وجه غير مقرفة؟ قال: تريكَ سنّة وجه غَيْرَ مقرفة، قلت له:

(١) سورة ص الآية ٢١.

(٢) سورة ص من الآية ٢٢.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص ١١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٢.

(٤) البيت من الكامل في شعره ص ٦١، العُفَافَةُ: ما يبقى من اللبن في الضرع بعد الحلب، والغرار: ما ترفع الناقة من لبنها، يقال ناقة مغارّ: إذا فعلت ذلك، يقول: لهذا الطفل قليلُ لبنِ هذه الظبية وكثيرُهُ. ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني ٧٠٨/٢.

(٥) المعاني الكبير في أبيات المعاني ٧٠٨/٢.

(٦) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣.

فأنشد فخفض (غير)، فأعدتُ القول عَلَيْهِ، فقال: الَّذِي تَقُولُ أنت أجود مِمّا أقول أنا، وَكَانَ إنشاده عَلَى الخفض"[١].

ومنه قول الشاعر:

أَطُـــوف بهَـــا لَا أرى غَيرهَـــا ∴ كَمَـــا طَـــافَ بالبيعـــة الراهـــبِ[٢]

فقد خفض الراهب بالقربِ والجوار، والوجه فيه الرفع على الفاعلية.[٣]

وقول الشاعر:

فيا معشرَ الأعرابِ إنْ جازَ شُرْبُكم ∴ فلا تشربوا ما حَجَّ للهِ راكبِ[٤]

راكب: فاعل للفعل حج، وجر لمجاورة لفظ الجلالة.

وقول الشاعر:

كأنّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِها ∴ قُطنًا بمُسْتَحْصِدِ الأوتارِ محلوجِ[٥]

فـ (محلوج) نعت لـ (قطنا) ، وكان حقه النصب لكنه جر للمجاورة .

(١) معاني القرآن ٢/٧٤.

(٢) البيت من المتقارب بغير نسبة في الجمل في النحو ص ١٩٦، ونضرة الإغريض في نصرة القريض ص ٢٤٠.

(٣) الجمل في النحو للخليل ص ١٩٦.

(٤) البيت من الطويل بغير نسبة في الجمل في النحو ص ١٩٧، ونضرة الإغريض في نصرة القريض ص ٢٣٩.

(٥) البيت من البسيط غير منسوب في الجمل في النحو ص ١٩٧، وأسرار العربية ص ٢٣٩، والإنصاف ٢/٤٩٥، وشرح التسهيل ٣/٣٠٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩١، والأوتار المستحصدة: التي أحكم فتلها وصنعتها، والقطن المحلوج: المندوف.

وقول الشاعر:

كـــأنّ ثَبيـــرًا فـــي عـــرانينِ وَبْلِـــهِ ∴ كبيـــرُ أُنـــاسٍ فـــي بِجـــادٍ مُزمَّـــلِ[1]

فجر (مزمل) مع أنه نعت لكلمة مرفوعة وهي (كبير) .

وقول الشاعر:

فإيـــــاكم وحَيّـــــةً بطـــــنِ وادٍ ∴ همـــوزِ النَّـــابِ لـــيس لـــه بِسِـــيِّ[2]

هموز نعت لـ (حية) وهو منصوب على التحذير، وقد جر لمجاورته (واد).

وقول الشاعر:

جـــزى الله عنـــي الأعْـــوَرَيْن مَلامـــةً ∴ وعَبْـــدةَ ثَفْـــرَ الثَّـــورةِ المتضـــاجِمِ[3]

جر المتضاجَم على جوار الثورة، والقياس نصبه؛ لأنه صفة ثفر.[4]

وقول الشاعر:

كـــأنّ نسْـــجَ العنكبـــوت المُرْمَـــلِ ∴ علـــــى ذُرا قُلّامِـــــه المُهَـــــدَّل

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٥، ورواية الشطر الأول فيه: كأن أبانا في أفانين ودقه، وثبير: جبل في مكة، وعرانين وبله: أوائل مطره، وبجاد: كساء مخطط من أكسية الأعراب، مزمل: ملتف.

(٢) البيت من الوافر للحطيئة في ديوانه برواية وشرح ابن السكيت ص ١٧٩، وفيه: حديدَ الناب، بنصب حديد، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، والخصائص ٣/٢٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٩.

(٣) البيت من الطويل للأخطل في ديوانه ص ٣٢٦ .

(٤) شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٧٦.

سُتورُ كتان بأيدي غُزّل[١]

فخفض (المرمل) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول: (المرملا)؛ لكونه وصفا للنسج، لا للعنكبوت.[٢]

آراء النحويين في الجر على المجاورة :

أجازه الخليل بشرط توافق المضاف مع المضاف إليه في الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، جاء في الكتاب:" قال الخليل – رحمه الله – لا يقولون إلا: هذان جُحْرا ضَبٍّ خربانِ، من قِبَل أنَّ الضبَّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بِعِدَّة الأول، وكانَ مذكرًا مثله، أو مؤنثًا. وقالوا: هذه جحرة ضبابٍ خربةٍ؛ لأن الضباب مؤنثة؛ ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا"[٣].

ولهذا لم يقولوا: (هذا وَجَارُ ضَبُعٍ واسعٍ) لأن (واسع) مذكر، و(الضَّبُع) مؤنثة، ولو قلتَ:(هذا وَجَار ثعلبٍ واسعٍ) لجاز الجر على الجوار؛ لأن الثعلب مذكر، وواسع مذكر والعدة واحدة. ولو قلتَ : (هذا مكان ثعالبَ واسعٍ) لم يجز الجر على الجوار؛ لاختلاف العدة. [٤]

وذهب سيبويه إلى جوازه مطلقًا دون شرط، قال عن قول الخليل السابق:" هذا قول الخليل – رحمه الله – ولا نرى هذا والأولَ إلا سواءً؛ لأنه إذا قال: (هذا

(١) رجز للعجاج في ديوانه ٢٤٣/١، ٢٤٤، وفيه : سُبُوب، بدل : ستور، والكتاب ٤٣٧/١، وخزانة الأدب ٩٨/٥، ونسب في شرح التسهيل ٣٠٩/٣ إلى رؤبة، والمرمل: المنسوج والمغزول، والذرى: الأعالي، والقلام: ضرب من النبت، وضمير قلامه راجع إلى الماء، والمهدل: المدلى. ينظر: خزانة الأدب ٩٨/٥.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٦/٢، ٤٩٧.

(٣) الكتاب ٤٣٧/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤١/١.

جحر ضبٍّ متهدِّمٍ)، ففيه من البيان أنه ليس بالضبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضبِّ"[١].

وسيبويه مع تجويزه يرى أنه جرى على غير وجه الكلام، وأن القياس الرفع.[٢]

وقد عزا أبو حيان مذهب الجواز هذا إلى جمهور نحاة البصرة والكوفة.[٣]

وذهب ابن جنِّي في المحتسب[٤] وأبو حيَّان[٥] إلى جوازه في النَّعت فقط؛ لأنَّ الاسم في باب النعت تابع لما قبله من غير وساطة، فهو أشد مجاورة له؛ بخلاف العطف؛ إذ قد فَصَلَ بين الاسمين حرفُ العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع فبعدت المجاورة.[٦]

وبخلاف البدل، فقد ذهب أبو حيان إلى أنه لا يحفظ من كلامهم ولا خَرَّجَ عليه أحدٌ شيئًا، وسبب ذلك أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول، على الأصح؛ ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزِّل المقدَّر الممكن إظهاره منزلة الموجود، فصار من جملة أخرى.[٧]

وقد طبق أبوحيَّان مذهبه هذا في قوله سبحانه: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[٨] بجر أرجلكم[١]،

(١) الكتاب ٤٣٧/١.

(٢) السابق ٤٣٦/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١٩١٤/٤.

(٤) ٢٨٩/٢.

(٥) البحر ٤٥٢/٣.

(٦) خزانة الأدب ٩٤/٥.

(٧) ينظر: همع الهوامع٥٣٦/٢، وخزانة الأدب ٩٥/٥.

(٨) سورة المائدة من الآية ٦.

قال:" ... ومن أوجب الغَسْل تأوَّل أنَّ الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جدًّا، ولم يرد إلا في النعت... "[٢].

وبيت النمر الذي صدرت به المسألة شاهد على ورود الجر على الجوار في باب العطف، وهو رد على أبي حيان في قوله: إنه لم يرد إلا في النعت.

وذهب الزجاج[٣]، والنحاس، والسِّيرافي[٤]، وابن جنِّي في الخصائص[٥]، وابن الحاجب[٦] إلى منع الجر على الجوار مطلقًا.

قال النحاس:" والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غَلَطٌ ممن قاله من العرب"[٧].

وقد أول السيرافي المثال المحتج به للجر على الجوار على أن الأصل فيه: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ الجُحْرُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب وخُفِضَ الجحر كما يقال: مررت برجل حسن الوجه، بالإضافة، ثم أتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر.[٨]

وأوله ابن جني على أن الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ جحره، فحذف المضاف، وهو جحر، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الهاء، فارتفع الضمير

---

(١) هذه قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو، وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٢.

(٢) البحر ٤٥٢/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩١٤/٤.

(٥) ١٩٢/١، ١٩٣.

(٦) الأمالي النحوية ١٤٩/١، ١٥٠.

(٧) إعراب القرآن ٢٥٢/٤.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ص ٨٩٦.

واستتر، فصار : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ، فجرى وصفًا على ضب، وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ.(١)

قال ابن هشام:" ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس .." (٢).

وقال الأنباري:" الحمل على الجوارِ قليل، يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلَّته"(٣).

تبين من العرض السابق أن الجر على الجوار قد كثرت شواهده في لغة العرب كثرة تستعصي على الإنكار أو التأويل.

وقد جاء في شعر النمر الجر على المجاورة في باب عطف النسق، وهو رد على ابن جني وأبي حيان في قولهما: إن لا يجوز إلا في باب النعت.

(٩) إبدال الظاهر من ضمير المتكلم

قال النمر:

فَـــإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِـــي وَوَهْبًـــا ∴ وَيَعْلَـــمُ أنْ سَـــنلْقَاهُ كِلانـــا(٤)

قوله: سَنلْقَاهُ، بنون المضارعة في أوله، وقد روي: سيلقاه، بالياء.

فالرواية الثانية لا إشكال فيها في الإعراب؛ فـ كلا يعرب فاعلا للفعل (يلقى) المتصل بمفعوله.

---

(١) ينظر: الخصائص ١٩٢/١.

(٢) مغني اللبيب ص ٨٩٦.

(٣) أسرار العربية ص ٢٣٩.

(٤) البيت من الوافر في شعره ص ١٢٢، وقد تقدم هذا البيت في مسألة (إضافة (كِلا) إلى غير المثني).

أما الرواية الثانية وهي الثابتة في شعره، فالفاعل فيها ضمير مستتر وجوبًا، وفي إعراب (كلا) رأيان:

الأول: هو توكيد، قال ابن يعيش:" من رواه بالنون، جعل (كلانا) تأكيدًا لضمير المتكلمين"[(١)].

الثاني: هو بدل من ضمير المتكلمين، قال صدر الأفاضل الخوارزمي:" المبدل للتدرج منه إلى البدل، وإنما يتدرج منه إليه إن لم يكن بينهما تنافر، والشيئان متى اختلفا بالغَيبة والخطاب، أو بالغيبة والحكاية فقد تنافَرَا، فإن سألتَ: فما تقول في قوله: وَيَعْلَمُ أنْ سَيلْقَاهُ كِلانا، فإنه أبدل فيه المظهر وهو غائب من ضمير الحكاية؟ ... أجبت: ... لأن المضاف لما كان في الحقيقة تأكيدًا للمضاف إليه، وهو ضمير حكاية كالمبدل منه جاز إبداله منه"[(٢)].

والملحوظ في نص الخوارزمي أن رواية بيت النمر فيه (سيلقاه) بالياء، وقد تقدم أن الوجهين السابقين خاصان برواية (سنلقاه) بالنون، ويبدو أن تصحيفًا قد حدث في كتابة تلك الكلمة، وفات المحقق الفاضل التنبيه عليه أو تصحيحه.

وقصد الخوارزمي بضمير الحكاية ضمير المتكلم؛ لأنه ذكر الغيبة والخطاب، ولا ثالث لهما إلا التكلم، وهذا يؤكد أن إعرابه خاص برواية سنلقاه؛ لأن الضمير المستتر هنا للتكلم وليس للخطاب أو الغيبة.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٥٥.

(٢) شرح المفصل للخوارزمي ٢/١٢٠، ١٢١.

وحجته التي احتج بها لتسويغ الإبدال هي إضافة البدل إلى ضمير المتكلم.

وقد نص في موضع سابق من كتابه على شذوذ هذا الإبدال في البيت، قال:" في هذا البيت شذوذ من وجهين: أحدهما: إفراد ما أضيف إليه كلا، الثاني: إبدال ضمير الحكاية من المظهر"[(١)].

هكذا نص في الوجه الثاني: إبدال ضمير الحكاية من المظهر، ويبدو أن صوابه: إبدال المظهر من ضمير الحكاية.

وما ذكره من الإبدال لا يجوز عند النحويين؛ إذ لا يجوز إبدال الظاهر من ضميري التكلم أو الخطاب؛ لأنهما لا يكونان لغير المتكلم أو المخاطب، فلا حاجة للإبدال، فلا يجوز: مررت بي زيدٍ، ولا: مررت بك زيدٍ، بخلاف ضمير الغائب فإنه يجوز إبدال الظاهر منه، نحو: مررت به زيدٍ.[(٢)]

وثمت حالات ثلاث فقط يمكن فيها إبدال الظاهر من ضمير الحاضر هي: أن يكون البدل بدل كل مفيدًا للإحاطة، نحو: جئنا ثلاثتنا، أو يكون بدل بعض، نحو: عجبت منك مِنْ وجهك، أو بدل اشتمال، نحو: عجبت منك حُسنِكَ.[(٣)]

وبناء على هذا فإن إعراب (كلا) توكيدًا لضمير المتكلم في (سنلقاه) هو الأولى والأظهر؛ لخلوه من مخالفة القاعدة.

(١) شرح المفصل للخوارزمي ٢/٢٤.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٣٠، ٩٣١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥/٢١٠، ٢١٣.

(١٠) العطف على الضمير المنصوب

قال النمر:

فَـــإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِـــي وَوَهْبًـــا ∴ وَيَعْلَـــمُ أنْ سَـــنلْقَاهُ كِلانـــا[١]

قوله: (وهبًا) اسم معطوف على الياء في (يَعْلَمُنِي)، وهو ضمير متصل منصوب.

والضمير المعطوف عليه إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

فالمرفوع لا يعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير منفصل[٢]، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[٣].

والمجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة حرف الجر عند جمهور النحويين، كقوله سبحانه: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[٤].

والمنصوب يعطف عليه من غير شرط مطلقًا، كقوله عز وجل:﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾[٥]، مع أن تأكيده هو الأحسن.[٦]

---

(١) البيت من الوافر في شعره ص ١٢٢، وقد تقدم هذا البيت في مسألتي (إضافة (كِلا) إلى غير المثنى)، و(إبدال الظاهر من ضمير المتكلم).

(٢) أو بوجود فاصل بينهما، كالمفعول به، نحو: أكرمتك وزيد، وكـ (لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾ سورة الأنعام من الآية ١٤٨. ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٧/٣.

(٣) سورة الأنبياء الآية ٥٤.

(٤) سورة فصلت من الآية ١١.

(٥) سورة المرسلات آية ٣٨ .

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨١/٢.

وإنما جاز العطف عليه دون شرط؛ لأن الضمير المنصوب في حكم المنفصل من حيث كان فضلة في الكلام يقع كالمستغنى عنه، فليس له مع عامله اتصال تام، كما كان لضمير الرفع مع عامله؛ ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه، نحو قولك: ضربت، وقتلت، ولا تذكر مفعولا، وإنما اتصل بالفعل من جهة اللفظ، والتقدير فيه الانفصال، فإذا قلت: ضربتك وزيدًا، فكأنك قلت: ضربت إياك وزيدًا؛ ولذلك لا تغير له الفعل من جهة اللفظ، فتقول: ضربَك، وضربَه، فيكون آخر الفعل مفتوحًا، كما كان قبل اتصال الضمير به.[١]

(١١) تقديم الاسم على الفعل مع أدوات الجزاء

قال النمر– رضي الله عنه – :

لَا تجزعـــي إنْ منفسًـــا أهلكتـــه ∴ وَإذا هَلَكـت فَعِنْـدَ ذَلِـك فـاجزعي[٢]

لا يجوز أن يتقدم معمول فعل الشرط على حروف الجزاء، ويجوز أن يتقدم على الشرط[٣]، وقد جاء بيت النمر على هذا.

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨١/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٤٩/٥.

(٢) البيت من الكامل في شعره ص ٧٢، وقد تقدم هذا البيت في مسألة (نصب المشغول عنه ورفعه بعد إنْ)

(٣) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٤٦٧.

وعلة جواز تقديمه على الشرط أن حروف الجزاء يدخلها فَعَل ويَفْعَل[١]؛ أي يقع بعدها المستقبل والماضي، ولا يكون ذلك في غيرها من العوامل، فلما تمكنت هذا التمكن احتملت الإضمار والفصل.[٢]

وهو خاص بإن وحدها[٣]، ولا يكون في غيرها إلا ضرورة؛ قال سيبويه:" وإنّما أجازوا تقديمَ الاسم فى إنْ؛ لأنّها أمُّ الجزاء، ولا تزول عنه[٤]، فصار ذلك فيها كما صار فى ألف الاستفهام ما لم يجز فى الحروف الأُخَرِ..."[٥].

وإنما يجوز ذلك مع (إنْ) إذا دخلت على الفعل الماضي لفظًا، نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه، أو معنى فقط، نحو: إن زيدًا لم تلقه فانتظره، ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد (إنْ) الجازمة لفعل التفسير لفظًا نحو: إن زيدًا تلقه فأكرمه؛ لأن (إنْ) لما جزمت الفعل قوي طلبها له، فلا يليها غيره، بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظًا، إما لمضيه، وإما لجزمه بغيرها، فيضعف طلبها للفعل، فيليها غيره.[٦]

(١) الكتاب ١١٢/٣ .

(٢) ينظر: المقتضب ٧٥/٢.

(٣) ويشاركها في ذلك من أدوات الشرط غير الجازمة (إذا) مطلقا، سواء أكان الفعل ماضيًا أم لا. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٣/١.

(٤) قال محمد بن يزيد: أما قوله: لأنها لا تكون في غيره، فغلط؛ لأنها تكون بمعنى ما، وزائدة، ومخففة من الثقيلة، ولكنها مبهمة، وليس كذا غيرها. إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/٢.

(٥) الكتاب ١٣٤/١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/٢.

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٣/١.

وعلى هذا يمتنع أن يقال: مَنْ زيد يأته يكرمه، وإن زيد يأتني آته، وأين زيد أتاني أتيته، ومن زيد أتاه أكرمه، متى عمرًا لقيته فأكرمه، وحيثما زيدًا لقيته فأكرمه.(١)

نخلص من هذا إلى أن غير (إنْ) من أدوات الشرط لا يجوز تقديم الاسم معه على الفعل إلا في ضرورة الشعر، أما (إنْ) فيجوز ذلك فيها في الشعر والكلام.

قال ابن مضاء:" ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء – إلا في إنْ وحدها – إلا في ضرورة الشعر"(٢).

ومن تقديمه مع غير (إنْ) في ضرورة الشعر، قول الشاعر:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ∴ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ(٣)

وقال آخر:

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ∴ هـ وتُعْطَفُ عليه كَأْسُ الساقِي(٤)

وقال آخر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنْ ∴ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفزَّعَا(٥)

(١٢) الجزم بـ (إذا)

(١) ينظر: المقتضب ٧٥/٢، والتصريح ٤٤٣/١.

(٢) الرد على النحاة ص ١٠٦.

(٣) البيت من الرمل لكعب بن جعيل فى الكتاب ١١٣/٣، والخزانة ٤٧/٣،

(٤) البيت من الخفيف لعدى بن زيد فى ديوانه ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣.

(٥) البيت من الطويل لهشام المرى فى الكتاب ١١٤/٣، والخزانة ٧٧/٥، وغير منسوب في المقتضب ٧٥/٢، والإنصاف ٥٠٦/٢، وشرح التسهيل ٧٤/٤.

قال النمر:

وَإِذا تُصِبْكَ خصَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى ∴ وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرَّغَائبَ فَارْغَبِ[1]

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط، قال سيبويه:" وأما (إذا) فَلِمَا يُستقبل من الدهر، وفيها مجازاة وهي ظرف"[2].

وتصبك: فعل مضارع مجزوم بـ إذا، والجزم بها مختلف فيه بين النحويين على أقوال:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور النحويين منع الجزم بها في غير الضرورة،" وإنما لم يجزم بها، لمخالفتها (إن) الشرطية؛ وذلك لأن (إذا) لما تيقن وجوده أو رجح، بخلاف (إن) فإنها للمشكوك فيه"[3].

ولأنها موضوعة لتعيين المستقبل، تقول: آتيك إذا احمرَّ البسر، لا: إن احمرَّ، والمجازاة فيها إبهام فلا يجتمعان.[4]

قال سيبويه:" وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ(إنْ) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

(١) البيت من الكامل في شعره ص ٤٤.

(٢) الكتاب ٢٣٢/٤.

(٣) الجنى الداني ص ٣٦٧ .

(٤) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٤٦٦.

إذَا قَصُرَتْ أسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا ∴ خُطَانَا إلَى أعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ[1]

وقال الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِي ∴ نَارًا إذَا خَمَدَتْ نيرَانُهُم تَقِدِ[2]

وقال بعض السلوليين:

إذا لم تَزل في كلِّ دارٍ عرفتَها ∴ لها واكفٌ مِن دَمْعِ عينيك يَسْجُمِ[3]

فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول كعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تَبْعثُ منهَا ∴ مَغرِبَ الشّمْسِ ناشِطًا مَذْعُورًا[4]"[5]

الملحوظ في نص سيبويه أنه قد عرض شواهد الجزم بها في الشعر للضرورة، وأثبت أن الجزم بها في غير الشعر خطأ، وليس بين شواهده بيت النمر المتقدم، وإن كان صريحًا في الجزم بها بخلاف الشواهد التي أوردها؛ إذ إن قول الشاعر: فَنُضَارِبِ، معطوف على جواب الشرط، وهو مجزوم غير أنه حرك بالكسر

(١) البيت من الطويل في ديوانه ضمن الشعر المنسوب إليه ص ٢٧٦، والمقتضب ٥٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢، وشرح المفصل ٩٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/٢.

(٢) البيت من البسيط له في شرح المفصل ٢٧٢/٤، والمساعد ١٥٤/٣، ولم أجده في ديوانه.

(٣) البيت من الطويل نسب إلى بعض السلوليين أيضًا في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٩٨، ونسب إلى جرير في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٠/٢، ورواية الشطر الثاني فيه : لها ذارف من دمع عينَيْكَ تَذْهَبِ، قال الأعلم:" ويروى (يسكب) والبيت لجرير من قصيدة بائية، ونسب إلى غيره في الكتاب، وغيرت قافيته غلطًا، ويحتمل أن يكون لغيره من قصيدة ميمية". تحصيل عين الذهب ص ٤٠٩.

(٤) البيت من الخفيف في ديوانه بشرح أبي سعيد السكري ص١٦١، وفيه: أشاء أبعث، ومطلع الشمس، والمقتضب ٥٦/٢، والمقتصد ١١١٧/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٨.

(٥) الكتاب ٦١/٣، ٦٢ .

للروي، وجدير بالذكر أن هذا البيت قد نسب أيضًا إلى الأخنس بن شهاب اليشكري، وقد روي برفع (فَنُضَارِبُ)، مع (إن) مكان (إذا)[١]، وهذه الرواية تضعف الجزم في رواية سيبويه؛ لأنَّه إذا رفع مع إنْ فالأحرى أن يكون هذا أصله في رواية الجر.

وفي البيتين الأخيرين وجدنا الفعلين (تَقِدِ، يَسْجُمِ) قد وقعا جوابين لـ إذا وحرك آخرهما بالكسر للروي، فليست الدلالة فيما استشهد به سيبويه واضحة على إعمال (إذا) كوضوحها في بيت النمر الذي ظهر فيه الجزم في فعل الشرط.

وقد مشى على رأي سيبويه كثير من النحويين، قال المبرد:" فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لمضارعتها حروف الجزاء؛ لأنها داخلة على الفعل وجوابه، ولا بد للفعل الذي يدخل عليه من جواب"[٢]

وقال ابن مالك:" وقد جزم بـ إذا في الشعر كثيرًا، والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده .....، ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ إذا من أن يجعل مكانها (متى) الشرطية لكان قولا لا رادَّ له إلا بأن يقال: لو كان جائزًا في غير الشعر ما عدم وردوه نثرًا "[٣].

فعدم وروده في غير الشعر يقوى كونه مقصورًا على الضرورة الشعرية.

وقال ابن هشام :" ولا تعمل (إذا) الجزم إلا في ضرورة ..." [٤].

(١) ينظر: الحيوان للجاحظ ١٤٨/٧.

(٢) المقتضب ٥٦/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣، ١٥٨٤.

(٤) مغني اللبيب ص ١٢٧.

الثاني: جواز الجزم بها في حال السعة، وهذا الرأي نسبه المرادي إلى الكوفيين، قال:" وأجاز الكوفيون الجزم بـ (إذا) مطلقا" [(١)].

وكلام الفراء فيه إشارة إلى ذلك، قال:" من العرب من يجزم بـ إذا، فيقول: إذا تقم أقمْ، أنشدني بعضهم:

وإذا نُطَـــاوِعْ أَمْـــرَ سَـــادتِنا ∴ لا يَثْنِنَـــا جُـــبْنٌ ولا بُخْـــلُ[(٢)]

وقَالَ آخر:

اسْـتَغْنِ مـا أغنَـاكَ ربُّـكَ بـالغِنَى ∴ وإذا تُصِـبْكَ خَصَاصَـةٌ فتجمَّـلِ[(٣)]

وأكثر الكلام فيها الرفع لأنها تكون في مذهب الصفة، ألا ترى أنك تقول : الرطب إذا اشتد الحر، تريد في ذلك الوقت، فلما كانت في موضع صفة كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر:

وإذا تكـون شـديدةٌ أُدْعَـى لهـا ∴ وإذا يحاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ[(٤)]"[(٥)]

(١) الجنى الداني ص ٣٦٨ .

(٢) البيت من الكامل لعمرو بن شأس الأسدي في شعره ص ٣٥، وفيه: (لم يُرْدِنَا) بدل (لا يثننا). ومنتهى الطلب من أشعار العرب ٤٧/٨.

(٣) البيت من الكامل لعبد قيس بن خفاف في المفضليات ٣٨٥/١، وغير منسوب في شرح التسهيل ٢١١/٢، ومغني اللبيب ص ١٢٨، والمساعد ١٥٥/٣.

(٤) البيت من الكامل لأحمر بن الحارث بن عبد مناة الكناني في الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ص ٣٢١، والحماسة البصرية ١٤/١.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣.

ونسب هذا إلى ابن مالك أيضًا، قال ابن عقيل:" وكلام المصنف يقتضي أن الجزم بها قليل، لا مخصوص بالشعر، والمشهورون من النحاة على خلاف ذلك"(١).

وهو يشير بهذا إلى قول ابن مالك – رحمه الله – في تسهيل الفوائد:" قد يجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملا على (متى)"(٢).

وقال في شواهد التوضيح:" وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير"(٣).

بيد أن صريح كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية على منع وروده في النثر، قال:" وقد جزم بـ (إذا) في الشعر كثيرًا، والأصح مَنْعُ ذلك في النثر لعدم وروده"(٤).

ومما جاء منه في الشعر أيضًا قول أعشى همدان:

وإذا تُصبك مِنَ الحوادث نَكْبَةٌ ∴ فاصبرْ فكلُّ غَيَابَةٍ سَتُكَشَّفُ(٥)

الثالث: جواز الجزم بها إذا زيد عليها (ما) وهو منقول عن قوم من النحويين(٦)، وجرى عليه ابن يعيش، قال :" وجعلوا (إذ ما) و(إذا ما) بمنزلة (متى) ، فقالوا: إذْ ما تأتني آتِك ، وإذْ ما تحسنْ إليّ أشكرك ... وتقول في (إذا ما)

(١) المساعد ٣/١٥٥.

(٢) شرح التسهيل ٤/٨١.

(٣) ص ٧٢.

(٤) ١٥٨٣/٣.

(٥) البيت من الكامل له في ضرائر الشعر ص ٢٩٩، والأغاني ٦/٧١.

(٦) ينظر: المساعد ٣/ ١٥٥.

: إذا ما تأتني أحسنْ إليك ....، وربما جوزي بـ(إذا) من غير (ما)، وهو قليل لا يكون إلا في الشعر"[1].

قال أبو حيان في رد هذا الرأي:" والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلا في الشعر، لا في قليل من الكلام، ولا في الكلام إذا زيد بعدها (ما) خلافًا لزاعم ذلك"[2].

نخلص مما سبق إلى أن الشواهد التي عملت فيها إذا الجزم على نوعين: الأول: ما قطع فيه بجزمها الفعل وهو أربعة أبيات، والثاني: ما لم يقطع فيه بكونها جازمة، وهو ما وقعت فيه الكلمة رويًّا وهي الأبيات الثلاثة التي جاءت في كلام سيبويه.

وأن الخلاف بين الرأيين الأولين يكمن في كونه مقصورًا على ضرورة الشعر أو جائزا في النثر، وأما الرأي الثالث فأجاز الجزم بشرط اتصال (ما) بها.

(١٣) ما لا يستعمل إلا مع النفي

قال النمر:

فَأَرسَلَ سَهْمًا لَه أَهْزَعا ∴ فَشَكَّ نَواهِقَهُ والفَمَا[3]

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٧١ ، ٢٧٢.

(٢) الارتشاف ٤/١٨٦٦.

(٣) البيت من المتقارب في شعره ص ١٠٥، أهزع: سهم، يقال: ما في كنانته أهزع، أي: سهم واحد، والنواهقُ من الوعل: ما حول أنفه، وهي من الفرس: العظمان اللذان يبدوان في موضع مسيل الدموع. ينظر: الاختيارين ص٢٨٣، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ١/١٧ .

نبه اللغويون في غير موضع على ألفاظ اختصت باستعمالها مع النفي[١]، فمن ذلك قولهم: ما في كِنَانَتِهِ أَهْزَع.

قال ابن السكيت:" يقال: ما في كنانته أهزعٌ[٢]؛ أي: ما فيها سهم، فيتكلم به مع الجحد، إلا أن النمر أتى به مع غير جحد..." [٣].

وقال ابن سيده:" ولا يستعمل الهَزَع إلا في النفي، وربما اضطر الشاعر واستعمله في غيره إذا كان الإيجاب في قوة النَّفْي كقوله:

يا أيُّها الرامِي بغَيْر أهْزَعا".[٤]

وفي اللسان:" الأَهْزَعُ من السِّهامِ: الذي يبقى في الكِنانة وحده، وهو أَرْدَؤُها، ويقال له: سهم هِزاعٌ، وقيل: الأَهْزَعُ خير السِّهامِ وأَفضلُها تَدَّخِرُه لشَديدة، وقيل: هو آخر ما يَبْقَى من السهام في الكنانة جيِّدًا كان أَو رديئًا، وقيل: إنما يتكلم به في النفي فيقال: ما في جَفِيرِه أَهْزَعُ، وما في كنانته أَهْزَعُ، وقد يأْتي به الشاعر في غير النفي للضرورة؛ فإِنَّ النَّمِر بنَ تَوْلَبٍ أَتى به مع غير الجَحْد، فقال : ...."[٥].

واستعمال هذه الكلمة في سياق النفي يؤدي معنى الشيء القليل الذي لا يوجد غيره، فكأن قائل هذا يريد: ما في كنانته شيء؛ ولذا أشار ابن سيده في نصه المتقدم إلى أنه قد يجيء في سياق الإيجاب إذا كان الإيجاب مؤديًا لتلك الدلالة

(١) من ذلك أيضًا: ما نَبَسَ بكلمة، ما رأيته قط، لا أفعل ذلك عوضُ، لا أفعله ما أن في السماء نجمًا.

(٢) انصرف أهزع ؛ لأنه اسم وليس بصفة. ينظر: تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ص ٧٩٦.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٨٦، وينظر: تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ص ٧٩٦.

(٤) المخصص لابن سيده ٣٤/٢.

(٥) لسان العرب ٣٧٠/٨.

التي يؤديها النفي، ومثل لذلك بقوله: يا أيُّها الرامِي بغَيْر أهْزَعا، فهو في معنى الرامي بغير شيء.

وبيت النمر واحد من أربعة أبيات جاء فيها الاستعمال السابق في الموجب، قال علي بن حمزة البصري في تنبيهاته على الغلط في نوادر أبي عمرو الشيباني:" وكان أبو عمرو يردُّ على رؤبة قوله:

لا تَكُ كالرّامِي بغَيْرِ أهْزَعَا[1]

ويقول: إنما يقال: ما في كنانته أهزع، كما يقال: ليسَ فيها دَيَّارٌ، في موضع النفي، وقد جاء الأهزع في كلامهم موجبًا، قال رَيَّانُ بن حُوَيْصٍ:

كَبِــرْتُ ورَقَّ العَظْــمُ مِنــي كأَنَّمــا ∴ رَمَى الدَّهْرُ مِني كلَّ عِرْقٍ بأَهْزَعا[2]

وقال النمر بن تولب : .....

وقال بعض جرم : فأسْعِل الغيرَ بحشرٍ أهزعا"[3].

(١) رجز لرؤبة في ديوانه ص ٩١، وكتاب العين للخليل ١/١٠٠، ونسب إلى العجاج في المحكم والمحيط الأعظم ١/١١٩، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٦/٢٣١، ولسان العرب ٨/٣٧٠، وتاج العروس ٢٢/٣٩٥.

(٢) البيت من الطويل له في لسان العرب ٨/٣٧٠، وتاج العروس ٢٢/٣٩٥.

(٣) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة ص ٩٣.

المبحث الثاني
المشكل من الأفعال

(١) اكتفاء (علم) بمفعول واحد

قال النمر:

فَـــإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِـــي وَوَهْبًـــا ∴ وَيَعْلَـــمُ أنْ سَـــنلْقَاهُ كِلانـــا[١]

عَلِمَ: إذا كان بمعنى عَرَفَ، تعدى إلى مفعول واحد، وإذا كان لغير ذلك تعدى إلى مفعولين، وبيان ذلك أنك إذا قلت: عرفت زيدًا، فالمعنى: أنك عرفت ذاته، ولم ترد أنك عرفت وصفًا من أوصافه، فإذا أردت هذا المعنى لم يتجاوز مفعولا؛ لأن العلم والمعرفة تناولُ الشيء نفسِه، ولم يقصد إلى غير ذلك، وإذا قلت: علمت زيدًا قائمًا، لم يكن المقصود أن العلم تناول نفس زيد فحسب، وإنما المعنى أن العلم تناول كون زيد موصوفًا بهذه الصفة.[٢]

قال الطبري:" وقيل: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ﴾[٣]، فاكتفي لـ (العلم)، بمنصوب واحد في هذا الموضع، لأنه أريد: لا تعرفونهم، كما قال الشاعر:

فَـــإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِـــي وَوَهْبًـــا ∴ وَيَعْلَـــمُ أنْ سَـــنلْقَاهُ كِلانـــا

يعلم: مضارع علم، وقد تعدى إلى مفعول واحد؛ لأنه بمعنى عرف "[٤].

(٢) زيادة (أمسى)

---

(١) البيت من الوافر في شعره ص ١٢٢، وقد تقدم هذا البيت في ثلاثة مسائل هي: (إضافة كِلا إلى غير المثني)، و(إبدال الظاهر من ضمير المتكلم)، و(العطف على الضمير المنصوب).

(٢) ينظر: منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ص ٤٤.

(٣) من قوله:﴿ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ سورة الأنفال من الآية ٦٠.

(٤) تفسير الطبري ٣٨/١٤، ٣٩.

قال النمر:

أَعَـاذِلَ قُـولِي مَـا هَويْـتُ فَـإنني ∴ كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي[1]

هذا البيت لم يورده جامع شعره، وانفرد ابن هشام بنسبته إليه، وقد أضافه إلى القصيدة التي مطلعها في شعره:

أعـاذل إن يصـبح صـداي بقفـرةٍ ∴ بعيدًا نـآني صاحبي وقريبـي[2]

وهو عنده شاهد على زيادة أمسى، والمعنى: يا عاذلة قولي ما أحببت فرجعي لومك إياي، فإنني أرى ذنوبي عندك كثيرة.[3]

زيادة كان:

مما اختصت به (كان) من بين أخواتها جواز زيادتها بشرط ألا تكون أول الكلام؛ لأن البداية تكون باللوازم والأصول، وأن تكون بلفظ الماضي، وأن تزاد بين شيئين متلازمين، كالمبتدأ والخبر، نحو: زيد كان قائم، والفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد كان مثلُك، والصفة والموصوف، نحو: مررت برجلٍ كان كريمٍ.[4]

وإنما جاز زيادة كان دون غيرها من أخواتها؛ لأنها تصلح لجميع الأفعال، وهي عبارة عنها، وليست أخواتها كذلك.[5]

---

(١) البيت من الطويل له في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٥٢، ٢٥٨، وغير منسوب في شرح التسهيل ٣٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، وهمع الهوامع ٤٣٩/١، وشرح الأشموني ٢٤٥/١.

(٢) شعر النمر ص ٣٩.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٥٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٩٣/٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٨/١.

(٥) ينظر: منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ص ٦٦.

زيادة غير كان :

قال ابن خروف:" تختص كان وحدها بالزيادة من بين سائر أخواتها، إلا ما حكى الأخفش: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا[١]، وهو ثقةٌ فيما نقل، و(ها) في أبردها ضمير غدوةٍ، وفي أدفأها ضمير عشيةٍ، لم يَجْرِ لهما ذِكْرٌ في المعنى"[٢].

ولو ثبت ما حكاه الأخفش، لكان كل منهما مجردًا عن الحدث للزمانين، أي: الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ (كان) مجردًا للماضي.[٣]

ونسب هذا أيضًا إلى الكوفيين، قال ابن عصفور:" زعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزادان ككان، وحكوا: ما أصبح أبردها، وأمسى أدفأها، يعنون الدنيا، بزياة أمسى وأصبح بين ما التعجبية وخبرها، وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ أن لا يزاد"[٤].

وأجاز أبو علي زيادتهما في بيتين من الشعر، الأول منهما بيت النمر المتقدم، والآخر قول الشاعر:

عَـــدُوُّ عَيْنَيْـــك وشـــانيهما ∴ أصـــبح مشـــغولٌ بمشـــغول[٥][١]

---

(١) قال ابن عصفور: "يعني الدنيا"، شرح الجمل١/٤١٥، وقال ابن يعيش:" وأنث الضمير؛ لأنه أراد الغداة والعشية". شرح المفصل٤/٤٢٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ /٤٤٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٩٤.

(٤) شرح الجمل ١/٤١٥.

(٥) البيت من السريع غير منسوب في شرح التسهيل ١/٣٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/٤١٤، ٤١٤/١، وهمع الهوامع ١/٤٣٩، وشرح الأشموني ١/٢٤٥، وشانيهما: باغضهما، والقصد بقوله: مشغول بمشغول، الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره، أو المراد

وقد رد النحويون حكاية الأخفش، قال الجرمي: هذا خطأ.[٢]

وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشية في كتابه.[٣]

وقال ابن السراج في رده:" وقد أجاز قوم من النحويين: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفاها، واحتجوا بأن: أصبح وأمسى من باب كان، فهذا عندي غير جائز، ويفسد تشبيههم ما ظنوه: أن أمسى وأصبح أزمنة مؤقتة وكان ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في أصبح وأمسى لأنهما من باب كان لجاز ذلك في أضحى وصار وما زال"[٤].

وقال ابن يعيش:" وفي ذلك بُعْدٌ؛ لأنهم جعلوا أصبح وأمسى بمنزلة كان، وليسا مثلها؛ لأنهما لا يكونان زائدين بخلاف كان، ومِنَ الفُرْقَانِ بينهما أن كان لا تدل على شيء في الحال، وإنما تدل على ماضٍ، نحو قولك: كان زيد قائمًا، وليس كذلك أصبح، وأمسى، فإنهما يدلان على وجود الأمر في الحال، نحو قولك: "أصبح زيد غنيًا" أي: هو في الحال كذلك"[٥].

وقال ابن عقيل:" وهذا شاذ عند البصريين مقيس عند الكوفيين"[٦].

مشغول بمشغول به؛ لأن المحب لا يرضى الشركة في حبيبه. ينظر: حاشية الصبان ٣٥٥/١، ٣٦٦.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٥٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٩٤/٤.

(٤) الأصول في النحو ١٠٦/١.

(٥) شرح المفصل ٤٢٤/٤.

(٦) المساعد ١/ ٢٦٨.

وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى، نحو: ما أضحى أَحسَنَ زيدًا، وزيدٌ أضحى قائم، واستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

فـاليومَ قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وتَشْـتِمُنَا ∴ فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّام مِنْ عَجَبِ[1]

ولم يرد أن يأمره بالذهاب.[2]

وقال ابن عصفور بعد أن أورد إجازة زيادة سائر أفعال هذا الباب:" وهذا الذي ذهبوا إليه باطل؛ لأن ما جاء مما ظاهره الزيادة فأَنْ يُخَرَّج على أنه غير زائد إن أمكن حُمِلَ على ذلك، وإلا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه، ولا يقاس ذلك"[3].

وقال السيوطي:" والصحيح أن ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه".[4]

وبالعود إلى مسألة زيادة أمسى وأصبح نرى أن أكثر النحويين يشككون في حكاية الأخفش والكوفيين: ما أصبح أبردها، وأمسى أدفأها، ويعقبون عليها بعبارة: لو ثبت، وإذا ثبت، وحالهم رفض زيادتهما، وإذا وافقناهم على هذا، فماذا نقول في بيت النمر والبيت الآخر اللذين زيدت فيهما أمسى وأصبح؟ .

(١) البيت من البسيط غير معلوم القائل، قال في خزانة ١٢٩/٥:" والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل".

(٢) ينظر: همع الهوامع ٤٣٩/١.

(٣) شرح الجمل ٤١٦/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٤٣٩/١.

واحتجاج ابن السراج وابن يعيش لعدم جواز الزيادة بالفرق بين معنى كان ومعنى أمسى وأصبح لا يقوى أمام السماع؛ فالزيادة لا تعتمد على قياس يمكن رده بعلة.

(٣) إعمال (أرى) مع التوسط بين المفعولين

قال النمر:

أَعَـاذِل قُـولِي مَـا هَويْـتُ فَـإنني ∴ كَثِيـرًا أَرَى أَمْسَـى لَـدَيْكِ ذُنُـوبِي

ذكرت فيما سبق أن هذا البيت لم يورده جامع شعره، وانفرد ابن هشام بنسبته إليه، وقد أشار إلى أن فيه إعمال (أرى) مع التوسط بين المفعولين؛ أي: أرى ذنوبي عندك كثيرة.(١)

الإلغاء: هو: إبطال العمل لفظًا ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، نحو: زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت.(٢)

وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة(٣)، على سبيل الوجوب في قَوْلٍ، وعلى سبيل الجواز في قولٍ آخر.(٤)

الإلغاء مع توسط العامل أوتأخره :

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٥٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٨/٢.

(٣) الأفعال القلبية المتصرفة اثنا عشر فعلاً، هي: علم، رأى، وجد، دَرَى، أَلْفَى، ظن، خال، حسب، زعم، عدَّ، حَجَا، جعل.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ١٤٨٥/٣.

إذا توسط الفعل بين الاسمين، جاز فيه وجهان الاعمال والإلغاء، والإعمال أجود، وإذا وقع أخيرًا جاز أيضًا فيه وجهان، أجودهما الإلغاء.

قال ابن السراج :" يجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن شئت أعملته تقول: زيدٌ ظننت منطلق، وزيدٌ منطلقٌ ظننت، فتلغي الظن إذا تأخر، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرًا، فإذا ألغيت فكأنك قلت: زيدٌ منطلق في ظني، ولا يحسن أن تلغيَهُ إذا تقدم"[(١)].

وقال الزمخشري : إذا تقدَّمتْ أُعملتْ، ويجوز فيها الإعمال والإلغاء متوسِّطة أو متأخِّرة "[(٢)].

وبناء على هذا فإن بيت النمر قد جاء على الجيد الأكثر؛ حيث أعمل فيه (أرى) مع التوسط بين المفعولين؛ أي: أرى ذنوبي عندك كثيرة.

ومن إلغاء العامل مع توسطه قول الشاعر:

أَبِـالأراجيزِ يـا ابـنَ اللُّـؤْمِ توعِـدُنُـي ∴ وفـى الأراجيـز خِلْـتُ اللُّـؤْمُ والخَـوَرُ[(٣)]

فقد توسط الفعل(خال)بين المبتدأ(اللؤم) وخبره (في الأجيز) وألغي عمله.

إلغاء العامل المتقدم:

الذي تلغيه لا يكون مقدمًا إنما يكون في أَضعاف الكلام، ألا ترى أنك لا تَقول: ظَنَنْت زيد منطلق.[(٤)]

(١) الأصول في النحو ١/١٨١.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب ص ٣٤٧.

(٣) البيت من البسيط بغير نسبة في الكتاب ١/١٢٠، والأصول في النحو ١/١٨٣، والمفصل ص ٣٤٧.

(٤) ينظر: المقتضب ٢/١١.

والمنقول عن البصريين منع الإلغاء مع التقدم، وعن الكوفيين الجواز، لكن الإعمال عندهم أحسن. [١]

قال ابن الحاجب:" إذا تقدمت فالوجه الإعمال، وهو الثابت كثيرًا، وقد نقل جواز الإلغاء، ولا بُعْدَ فيه؛ لأنّ المعنى في صحة الإلغاءِ قائم، تقدَّمتْ أو تأخرتْ، وهو : أن متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها، فجُعل بعد دخولها على أصله، وجُعلت هي تفيد معناها خاصة، وهذا حاصل تقدمت أو تأخرت"[٢].

(٤) إلحاق الفعل تاء التأنيث

قال النمر:

دَعَـاني العَـذَارَى عَمَّهُـنَّ، وخِلْتُنِـي ∴ لِـيَ اسمٌ، فَلا أُدْعَى بِـهِ وَهْوَ أَوَّلُ[٣]

العذارى: جمع تكسير على وزن فَعَالَى، وواحده: عذراء على زنة فعلاء، وهو فاعل (دَعَا)، وقد جاء الفعل معه دون تاء تأنيث.

قال العيني:" إنما قال: (دعاني) مع أن الفاعل مؤنث حقيقي؛ لأن ذلك قد جاء في كلامهم كثيرًا، حكى سيبويه: قال فلانة[١]، ولا يصح أن يقال: إنه ضرورة؛ لتمكن الشاعر أن يقول: دعتني، فلا ضرورة فيه؛ لأن الوزن لا يتغير"[٢].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ١٤٩١/٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦٢،٦٣/٢.

(٣) البيت من الطويل في شعره ص ٨٨ ، دعاني: سماني، وروي: دعاء العذارى، على إضافة المصدر إلى فاعله وحذف المفعول الأول، والتقدير: دعاء العذارى إياي عمهن، وقد قيل: إن الأكثر أن ينشد: دعائي العذارى، فيضيف المصدر إلى المفعول الأول، وعمهن: المفعول الثاني، والعذارى: فاعل، وانتصب دعاء على معنى أنكرت دعاء العذارى، والدليل على ذلك قوله قبله:

لعمري لقد أنكرت نفسي ورابني ∴ مع الشيب أبدالي التي أتبدل

ينظر: المقاصد النحوية ١٥١/٢.

وكلام العيني فيه اعتداد بالمفرد مع قطع النظر عن أن الكلمة أصبحت جمع تكسير، وهذا الجمع أجاز فيه النحويون التأنيث والتذكير، والتأنيث أرجح، فليس هو مثل : قال فلانة، التي حكاها سيبويه.

قال ابن مالك:" لا خلاف ... في أن جمع التكسير كالواحد المجازي التأنيث، وإن كان واحده حقيقي التأنيث كجوارٍ"[٣].

وذكر ابن هشام مما يجوز فيه التأنيث:" اسم الجنس، واسم الجمع، والجمع؛ لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[٤]، و﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾[٥]، وأورقت الشجر، والتذكير نحو: أورق الشجر، ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾[٦]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٧] ، وقام الرجال، وجاء الهنود"[٨].

وقال ابن يعيش مؤكدًا على أن المعتبر هو الجمع نفسه:" ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره؛ ألا تراك تقول: قامت الرجال، وقام النساء، فتؤنث فعل الرجال مع أن الواحد منه مذكر، وهو رجل، وتذكر فعل النساء، مع أن الواحد امرأة...، ولا

(١) الكتاب ٣٨/٢.
(٢) المقاصد النحوية ١٥١/٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢.
(٤) سورة ق من الآية ١٢.
(٥) سورة الحجرات من الآية ١٤.
(٦) سورة الأنعام من الآية ٦٦.
(٧) سورة يوسف من الآية ٣٠.
(٨) أوضح المسالك ١٠٠/٢، ١٠١.

فرق بين العقلاء وغيرهم، فـ الرجال والأيام في ذلك سواء؛ لأن التأنيث للاسم لا للمسمى"[(١)].

وقد جاء هذا الجمع أيضًا في شعر النابغة وجاء الفعل معه على التذكير، قال:

أَخَــذَ العَــذارى عِقْــدَها فَنَظَمنَــهُ ∴ مِــنْ لُؤلُــؤٍ مُتَتَــابِعٍ مُتَسَــرِّدِ[(٢)]

وعلى ما تقدم فلا وجه لما ذكره العيني في تعليقه على بيت النمر.

(١) شرح المفصل ٣/٣٧٦.

(٢) البيت من الكامل في ديوانه ص ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٧٦.

(٥) تعدي الفعل إلى ضميرين متصلين لمسمى واحد

قال النمر:

شَـهِدْتُ وفَـاتُونِي وكُنْـتُ حَسِـبْتُنِي ∴ فقيـرًا إلـى أنْ يَشْـهَدُوا وتَغِيبِـي[١]

وقال:

دَعَـانِي العَـذَارَى عَمَّهُـنَّ وخِلْتُنِـي ∴ لـيَ اسمٌ فَـلا أُدْعَـى بِـهِ وَهْوَ أَوّلُ[٢]

هذان البيتان يستشهد بهما عند النحويين على استعمال خال وحسب للدلالة على اليقين بقلة[٣]، والبيت الثاني شاهد عندهم على تعدي خال إلى ضميرين متصلين لمسمى واحد.

دلالة حسب وخال على اليقين:

يقال: حَسِبَ الشيءَ كائِنًا يَحْسِبُه ويَحْسَبُه، حِسْبانًا ومَحْسَبَةً ومَحْسِبةً: ظَنَّه.[٤]

وقد استخدمه النمر في قوله: حَسِبْتُنِي فقيرًا ، دالًّا على اليقين.

---

(١) البيت من الطويل في شعره ص ٤١، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٧٤، وشهدت: حضرت؛ أي: بقيت وعشت، وفاتوني: ماتوا، ثم أخبر أنه كان مفتقرًا إلى عكس ذلك. ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٥٩.

(٢) البيت من الطويل في شعره ص ٨٨، وقد تقدم هذا البيت في مسألة (إلحاق الفعل تاء التأنيث)، وخلتني: الياء مفعول أول، وجملة لي اسم: مفعوله الثاني. وقوله: فلا أدعى، يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري؛ أي: أفلا أدعى به وهو اسم لي، وجملة وهو أول: حال. ينظر: حاشية الصبان ٢٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٢، ٨١، وهمع الهوامع ٥٤٣/١.

(٤) ينظر: القاموس المحيط ٥٥/١، ولسان العرب ٣١٤/١.

ويقال: خالَ الشيءَ يَخاله: ظنه، ويقال في مُسْتَقْبَلِهِ: إخالُ بكسر الهَمْزَةِ، وتُفْتَحُ في لُغَيَّةٍ.[١]

وقال الزبيدي:" الخالُ: الظَّن والتَّوَهُّمُ، خالَ يَخالُ خالاً "[٢].

وقد استخدمه النمر في قوله: وخلتني لي اسم، دالًّا على اليقين، لاستبعاد أن يكون غير متيقن من اسمه.

قال العيني:" خال ... بمعنى اليقين ، والمعنى تيقنت في نفسي أن لي اسمًا، وليس هو بمعنى الظن؛ لأنه لا يظن أن له اسمًا، بل يتيقن ذلك"[٣].

تعدي الفعل إلى ضميرين متصلين لمسمى واحد :

حسبتني وخلتني: فعلان من أفعال القلوب، وقد تعدى كل منهما إلى ضميرين متصلين لمسمى واحد، أولهما: ضمير رفع هو تاء المتكلم، والآخر: ضمير نصب هو ياء المتكلم.

والأصل ألا يتعدَّى الفعلُ فاعلَه إلى ضميره، فلا يقال: ضربتُنِى، ولا أَضْرِبُنِى، ولا ضَرَبْتَكَ، بفتح التاء، ولا زيد ضَرَبَهُ، على إعادة الضمير إلى زيد، ولكن يقال: ضربتُ نفسى، وضربتَ نفسك، وزيد ضربَ نفسه، وإنما تجنَّبوا تعدِّى الفعل إلى ضمير فاعله، كراهة أن يكون الفاعل مفعولًا فى اللفظ، فاستعملوا فى موضع الضمير النَّفْس، نزَّلوها منزلة الأجنبى، وقد استجازوا ذلك فى أفعال العلم والظَّنِّ

(١) القاموس المحيط ٣/٣٦٠.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس ٢٨/٤٥٢.

(٣) المقاصد النحوية ٢/١٥٢.

الداخلة على جملة الابتداء، فقالوا: حسبتنى فى الدار، وظننتنى منطلقًا، وظننتَكَ قادمًا، وزيد خَالَهُ عالمًا.(١)

قال ابن مالك:" مما يختص بالأفعال القلبية إعمالها في ضميري رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمى، نحو: علمتُنِي فقيرًا إلى عفو الله، وكذا علمتَكَ، وعلمَهُ"(٢).

وعلة ذلك" أَن الفعل لما كان يتعدى إِلى مفعولين اتسعوا في أحدهما لقوة تعديته"(٣)، ولأن المفعول فى هذا الباب مبتدأ فى الأصل، وليس مفعولًا فى الحقيقة، لأنك لو قلت: علمت عبد الله منطلقًا، فالاعتماد بالعلم إنما هو على المفعول الثانى وهو الانطلاق؛ ولهذا جاز فيه ما لا يجوز فى المفعول الحقيقى.(٤)

وأُشْرِكَ مع الأفعال القلبية في هذا: رأيت الحلمية والبصرية، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزاً﴾(٥)، وقوله سبحانه:﴿إِنَّ الْإِنْسانَ لَيَطْغى. أَن رَآهُ اِسْتَغْنى ﴾(٦)وقول عائشة رضي الله عنها: (لقد رأيتُنَا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وما لنا مِنْ طعامٍ إلَّا الأَسْوَدَان) ، وهو كثيرٌ في الشعر الفصيح.(٧)

وشذ هذا الاستعمال في عدم وفقد، قال جران العود:

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٧/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٣ ، ٥٦٤ .

(٣) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٢٣/٣.

(٤) ينظر: منثور الفوائد لأبى البركات الأنبارى ص ٣٦، ٣٧.

(٥) سورة يوسف من الآية ٣٦ .

(٦) سورة العلق ٦ ، ٧.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٤/٢.

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي ∴ وَعَمَّا أُلاَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزِحُ[1]

وقال آخر في فقدتني:

نَدِمتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدتُنِي ∴ كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ[2]

وإنما استعملا هذا الاستعمال؛ لأنهما بمنزلة (علمت)؛ إذ معناهما يؤول في التحصيل إلى معناها، فمعنَى فقدت الشيءَ: علمتُه غيرَ موجود، وكذلك (عدمت)، وإذا كانا بمعنى (علمت) أُجريا مجراها، مع أن النّظَر يُحِيل عدمتُني؛ لأنك إذا قلت: عدمتني، فمعناه علمتُني غيرَ موجود، ومحالٌ أن تعلم شيئًا، وأنت غير موجود؛ لأنك إذا علمت كنت موجودًا، وصحّتُه أنه استُعير إلى المتكلّم، وأصلُه: عَدِمَني غيري.[3]

قال أبو سعيد السيرافي:" قد جاء في فعلين تعدي الفاعل إلى ضميره وهو: فقدتني وعدمتني، وإنما جاز ذلك لأنه محمول على غير ظاهر الكلام وحقيقته، لأن الأعل لا بد من أن يكون موجودًا، وإذا عدم نفسه صار عادمًا معدومًا، وذلك محال؛ وإنما جاز لأن الفعل له في الظاهر والمعنى لغيره؛ لأنه لا يدعو على نفسه بأن يعدم، فكأنه قال: عدمني غيري"[4].

(١) البيت من الطويل فى ديوانه برواية أبى سعيد السكرى ص ٤، والمفصل ص ٣٤٨. وأمالي ابن الشجري ٥٧/١، ومنثور الفوائد ص ٣٦.

(٢) البيت من الطويل لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٤٣، وأمالي القالي ١٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٥/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٤/٤ .

(٤) البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ٥٨/٤.

ولا يجوز القياس على هذين الفعلين فلا يجوز في أكرم وشبهه أن يقال: أكرمتني وأكرمتك، وضَرَبْتُنِى، واضْرِبْكَ، إذا أمرتَ، بل الواجب إذا قصد ذلك أن يقال: أكرمتُ نفسي، وأكرمتَ نفسك، وضربتُ نفسى، واضربْ نفسَك، وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول: ضَرَبَهُ، إذا أردتَ: ضَرَبَ نَفْسَهُ.(١)

(٦) حذف القسم وحذف نافي الجواب

قال النمر:

وقَـوْلِي إذا مَـا غَـابَ يومًـا بعيـرُهُمْ ∴ تُلاقُونَـهُ حتَّـى يَـؤوبَ المُنَخَّـلُ(٢)

قولي: معطوف على (أبدالي) في بيت قبله هو:

لَعَمْـرِي لقـد أَنكَـرتُ نَفْسِـي وَرَابَنِـي ∴ مَـعَ الشَّـيبِ أَبْـدَالِي التـي أَتَبَـدَّلُ

والمقول هو: لا تلاقونه حتى يؤوب المنخل؛ أي: لا تلاقون البعير بعد إطلاقكم إياه حتى يؤوب المنخل.(٣)

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٤/٢، ٥٦٥.

(٢) البيت من الطويل في شعره ص ٨٥، أي: أقول لهم إذا أرسلوا بعيرهم: لا تقدرون عليه؛ لأني لأني أظن الناس كلهم مثلي لضعفي؛ يريد: أنه قد كبر وعجز عن طلب الأشياء، فإذا غاب عن عينه شيء خشي عليه الفوت لما يرى من عجزه عن الطلب به، والمنخل: اسم شاعر كان النعمان بن المنذر اتهمه مع امرأته فدفنه حيًّا فلم يعرف له خبر، والعرب تضرب المثل به لغائب لا طمع في رجوعه. ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني ١٢١٥/٣، وجمهرة الأمثال ٣٦١/١، وخزانة الأدب ١٠٠/١٠.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ١٠٩/١٠.

وهذا البيت شاهد منفرد ورد في كتب النحو دليلا على جواز حذف القسم وحذف نافي الجواب، قال ابن مالك:" أراد: والله لا تلاقونه فحذف القسم، وحرف النفي"[(١)].

وقال في شرح التسهيل:" وقد يحذف حرف النفي والقسم محذوف إذا كان المعنى لا يصح إلا بتقدير النفي، كقول النمر:..... أراد: والله لا تُلاقونه، فحذف القسم وحرف النفي؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، واحتيج إلى تقدير القسم؛ لأن تقديره مصحح لحذف النفي، إذ لا يحذف مع غير زال وأخواتها إلا في جواب قسم بشرط كونه مضارعًا غير مؤكد بالنون"[(٢)].

واختار الدماميني تقدير ابن مالك هذا، قال: والظاهر أن رأيه أولى ليكون من قبيل ما حذف بقياس.[(٣)]

وذهب ابن عصفور إلى أن المحذوف هو النافي فقط، وهو ضرورة، قال:" ومنه إضمار (لا) النافية غير الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم، نحو قول النمر: .....

يريد: لا تلاقونه، وقول أبي ذؤيب:

وأَنْسَــى نُشَــيْبَةَ والجَاهِــلُ الــ ∴ مُغَمَّــرُ يَحْسِــبُ أَنِّــي نَسِــيّ[(٤)]

يريد: ولا أنسى نشيبة، وقول الآخر:

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٤٨/٢.

(٢) ٢١١/٣.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ١٠٩/١٠.

(٤) البيت من المتقارب له في ديوان الهذليين ٦٧/١.

تَنْفَـــكُّ تَسْـــمَعُ مَـــا حَيِيْـــ ∴ ـــتَ بِهَالِـــكٍ حَتَّـــى تَكُونَـــهْ[1]

يريد: لا تنفك.

وأما حذفها من الفعل المستقبل الواقع جوابًا للقسم فجائز في سعة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[2]، المعنى: لا تفتأ"[3].

ظهر مما سبق أن الفرق بين ما ذهب إليه ابن مالك وابن عصفور هو تقدير المحذوف، فابن مالك يجعل المحذوف شيئين هما النافي والقسم، وابن عصفور يجعله شيئًا واحدًا هو حرف النفي.

(٧) حذف الشرط والجزاء معًا

قال النمر :

فَـــإِنَّ الْمَنِيَّـــةَ مَـــنْ يَخْشَـــهَا ∴ فَسَـــوْفَ تُصَـــادِفُه أَيْنَمَـــا[4]

حذف الشاعر في البيت المتقدم فعل الشرط وجوابه وأبقى الأداة وحدها، والأصل: أينما يذهب تصادفه، وفيما يلي التفصيل.

يجوز حذف الشرط والجزاء معًا وإبقاء الأداة، وهو نادر[5]، والنحاة في هذه المسألة على مذهبين :

(١) البيت من مجزوء الكامل لخليفة بن براز في خزانة الأدب ٢٤٢/٩، ٢٤٣.

(٢) سورة يوسف من الآية ٨٥.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٥٥، ١٥٦.

(٤) من المتقارب في شعره ص ١٠١، والمقاصد الشافية ١٦٣/٦.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ١٦٣/٦.

الأول: اختصاص الحذف بـ (إن) وحدها من بين أدوات الشرط في الشعر والكلام، قال ابن مالك:" مثال حذف الشرط والجزاء معًا قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ∴ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ[1]

أي: قالت: إن كان فقيرًا معدمًا هويته ورضيته، وقال السيرافي: يقول القائل: لا آتي الأمير لأنه جائر، فيقال: ايتِهِ وإنْ؛ يراد بذلك: وإن كان جائرًا فأته، وهذا -أعني حذف الجزأين معًا - لا يجوز مع غير (إن)، وهو مما يدل على أصالتها في باب المجازاة"[2].

وقال أبو حيان: لا أحفظُ فعل الشرط محذوفًا، والجواب أيضًا بعد غير إنْ.[3]

وإنما كانت (إن) أصل أدوات الشرط؛ لأنها حرف، وأصل المعاني للحروف، ولأن الشرط بها يعم ما كان عينًا أو زمانًا أو مكانًا، ولأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدي عن الفعلين، يقول الرجل: لا أقصد فلانًا لأنه لا يعرف حق من يقصده، فيقال له: زُرْهُ وإنْ، يراد: وإن كان كذلك فزره، فتكفي (إن) من الشيئين، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط؛ ومن ثَمَّ اختصتْ بأمور منها: جواز حذف الفعلين بعدها.[4]

(١) رجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب ١٥/٩، وغير منسوب في مغني اللبيب ص ٨٥٢، والمقاصد الشافية ١٦٤/٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢٧٢/٢، ٢٧٣.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢٧٢/٢، ٢٧٣.

الثاني: أنه خاص بضرورة الشعر، وعلى هذا فهو لا يختص بـ (إن) وحدها، بل يجوز في غيرها، وقد جاء عليه بيت النمر المتقدم، أي: أينما يذهب تصادفه[1]، ويلحظ فيه وجود دليل على الجواب المحذوف دون الشرط، وهو (تصادفه).

(٨) حذف المبدل منه

قال النمر:

لَا تجزعـــي إنْ منفسًـــا أهلكتُـــه ∴ وَإذا هَلَكـت فَعِنْـدَ ذَلِـك فـاجْزَعِي[2]

(إنْ) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين، الأول منهما يسمى شرطًا، والثاني يسمى جوابًا وجزاءً، فإن دخلت على المضارع جزمت لفظه، وإن دخلت على المضارع جزمته في المحل.

وفي بيت النمر يُقدَّر فعل ماضٍ بعدها في محل جزم، وهذا الفعل مُفَسَّرٌ بفعل آخر من لفظه هو (أهلكته)، والكلام هنا في عامل الجزم في هذا الفعل المتأخر.

فإن قلنا: إنه مجزوم في التقدير؛ لأنه بدل من الفعل المحذوف بعد (إن) أدى ذلك إلى حذف المبدل منه.

وإن قلنا: إنه مجزوم بـ (إن) محذوفة أدى ذلك إلى حذف الجازم.

وقد حكم الفارسي بالأول، وقال: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير، وإنَّ جَزْمَ الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حَذْفُ المبدل

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤١١/٢.

(٢) البيت من الكامل في شعره ص ٧٢، وقد تقدم هذا البيت في مسألتي (نصب المشغول عنه ورفعه بعد إنْ)، و(تقديم الاسم على الفعل مع أدوات الجزاء).

منه، بل على تكرير (إنْ)؛ أي: إن أهلكت منفسًا إن أهلكته، وساغ إضمار (إن) وان لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة؛ لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها الاسم، ورب شيء يكون ضعيفًا ثم يَحْسُنُ للضرورة[١]، ولأن تقدمها مُقَوٍّ للدلالة عليها؛ ولهذا أجاز سيبويه: بمن تمرر أمرر، فحذف به لتقدم الباء في الذكر، ومنع: من تعرف أنزل، حتى يقول: عليه، لعدم تقدم ذكر لحرف الجر.[٢]

وهذا الخلاف في جازم الفعلين المقدر والمذكور مبني عندهم على الخلاف في الجملة التفسيرية، ألها محل من الإعراب أم لا؟

فيرى جمهور النحويين أنها لا محل لها من الإعراب، وانفرد الشلوبين بالتفصيل، جاء في الهمع:" والقول بأنَّ المفسِّرة لا محلَّ لها هو المشهور، وقال الشَّلَوْبين: إنه ليس على ظاهره، والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيرًا له، فإن كان المُفَسَّر له موضعٌ، فكذلك هي، وإلا فلا، ومما له موضع قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[٣]، فقوله: (لهم مغفرة) في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبًا، وكذلك ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾[٤]، فـ (خلقناه) فسر عاملا في (كل شيء) وله

(١) المقصود بالضرورة: الاحتياج إلى الحذف لا ضرورة الشعر. ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٧٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٢٧، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/٤٤٨، وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٧٧.

(٣) سورة المائدة من الآية ٩.

(٤) سورة القمر من الآية ٤٩.

موضع كما للمفسر لأنه خبر لـ إن، وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا "[1].

وقد استدل الشَّلَوْبين لتقوية رأيه بأدلة منها:

الأول: ظهور الجزم في المفسِّر، كقول الشاعر:

فمن نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ∴ ومَنْ لا نُجِرْه يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا[2]

فقد ظهر الجزم في قوله: نُؤْمِنْهُ، وهو جملة مفسِّرة، لأن الجملة المفسَّرة مجزومة، والأصل فيه: فمن نُؤْمِنْهُ نحن نُؤْمِنْهُ، وجُزِم المُفَسِّر على أنه عطف بيان للمُفَسَّر، أو بدل منه.[3]

الثاني: ظهور النصب والرفع في نحو: زيد الخبزَ يأكلُه، بنصب الخبز ورفع يأكله؛ لأنه مُفَسِّر لفعل مرفوع، والأصل: زيد يأكلُ الخبزَ يأكلُه.[4]

وقد رد ابن هشام ما ذهب إليه الشلوبين، واحتج بما يلي:

١ – امتناع وقوع البيان والبدل جملة عند جمهور النحويين.

٢ – أن الفعل المجزوم في البيت ليس مجزومًا على التفسير للفعل المحذوف، بل على تقدير إن؛ لأنه لم يثبت حذف المبدل منه.[5]

(١) همع الهوامع ٢/ ٣٣٢.

(٢) تقدم تخريج البيت في مسألة (نصب المشغول عنه ورفعه بعد (إنْ)).

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٧٧.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢/١٠٥، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٧٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٢٧.

ويظهر أن رأي الشلوبين هو الأَوْلَى؛ لأنه يخلو من التقديرات الكثيرة عند الفارسي ومن تبعه؛ إذ قَدَّر الفارسي فعلَ شرطٍ محذوفًا بعد إن، وأداة شرط محذوفة قبل الفعل المذكور.

كما أن منع حذف المبدل منه ليس مجمعًا عليه عند النحويين؛ فقد أجازه الأخفش وابن مالك في نحو: أحسن إلى الذي وصفت زيدًا؛ أي: وصفته، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقولُوا لما تصف أَلْسِنَتكُم الْكَذِب﴾[1]، فالكذب بدل من مفعول تصف المحذوف؛ أَي: لما تصفه، وقوله عز وجل: ﴿كَمَا أرسلنَا فِيكُم رَسُولا مِنكُم﴾[2] بناء على أن (ما) في (كما) موصول اسمي.[3]

وحمل عليه الدماميني قول ابن عباس رضي الله عنهما:(يَشَمُّ المُحرِمُ الرَّيْحَانَ، وينظر في المِرآة، ويتداوى بما يَأكلُ الزَّيْتَ وَالسَّمْنَ)، بنصب الزيت على أنه بدل من (ما) الموصولة أي: يأكله، ثم قال:" فإن قلت: يلزم عليه حذف المبدل منه؟ قلت: بأنه قد قيل به في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ﴾ ، فقال قوم: إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف؛ أي: لما تصفه، وقيل به أيضًا في قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ ﴾، أي: كما أرسلناه، ورسولاً: بدل من الضمير المحذوف"[4].

(١) سورة النحل من الآية ١١٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٥١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص ٨٢١، وهمع الهوامع ١٨٤/٣.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح ٥٦/٤، ٥٧.

وأجاز البيضاوي في قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ. مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ﴾[1] أن يكون قوله: (مَنْ) بدلا بعد بدل، أو بدلا من موصوف (أَوَّابٍ)[2]، وعلق عليه الشهاب الخفاجي بقوله:" وقوله: (أو بدل من موصوف أوّاب الخ) بناء على جواز حذف المبدل منه، وقد جوَّزه ابن هشام في المغني، لا سيما وقد قامت صفته مقامه حتى كأنه لم يحذف"[3].

(٩) توكيد المضارع بعد (لا) النافية

قال النمر:

فلا الجارةُ الدنيا لها تَلْحَيَنَّها ∴ ولا الضيفُ منها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ[4]

تلحى: مضارع لَحَا، يقال:" لَحَا الرجلَ يَلْحَاهُ لَحْيًا: لَامَهُ وشتمه وعَنَّفه"[5].

وقد جاء هذا الفعل مؤكدًا بالنون بعد (لا) النافية، وهو قليل؛ غير أنه جوز على تشبيه النفي بالنهي، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ

(١) سورة ق ٣٢، ٣٣.

(٢) تفسير البيضاوي ١٤٣/٥.

(٣) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ٩١/٨.

(٤) البيت من الطويل في شعره ص ٩٢، أخبر عن نوقه أن الجار لا يذمها ، وأن الضيف لا يحول عنها . ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١١/٥، وفي الشطر الأول من البيت تقديم وتأخير ، قال أبو هلال العسكري في الصناعتين ص ١٦٩:" النصف الأول مختل؛ لأنه خالف فيه وجه الاستعمال ، ووجهه أن يقول : فهي لا تلحى الجارة الدنيا ؛ أي: القريبة".

(٥) لسان العرب ٢٤١/١٥.

ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾[١]، والفرق بينهما اتصال (لا) بالفعل في الآية، والفصل بينهما في بيت النمر؛ ولذا قال ابن مالك رادًّا على من زعم أن (لا) في الآية ناهية:" وقد زعم قوم أن هذا نهي، وليس بصحيح، ومثله قول الشاعر:

فلا الجارةُ الدنيا بها تَلْحَيَنَّها ∴ ولا الضيفُ فيها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ

إلا أن توكيد (تُصِيبَنَّ) أحسن لاتصاله بـ(لا)، فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾[٢]، بخلاف قول الشاعر: تَلْحَيَنَّها، فإنه غير متصل بـ (لا) فبعد شبهه بالنهي، ومع ذلك فقد سوغت توكيده (لا)، وإن كانت منفصلة، فتوكيد (تُصِيبَنَّ) لاتصاله بـ (لا) أحق وأولى"[٣].

وكلام ابن مالك يشعر باطراد التوكيد بعد (لا) النافيه مطلقًا، لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة، وما اختاره هو اختيار ابن جني.[٤]

ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد (لا) النافية إلا في الضرورة، ولهم في توكيدها في تلك الحالة تخريجات كثيرة، منها:

١ – (لا) ناهية، وعلى هذا تكون الجملة طلبية؛ والجملة الطلبية لا ينعت بها إلا على إضمار القول، والتقدير: فتنةً مقولاً فيها: لا تصيبنَّ، والنهيُ في الصورة للمصيبة وفي المعنى للمخاطبين، والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم

(١) سورة الأنفال من الآية ٢٥.

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٤٠٤.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/٢٨٥.

عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين، وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب.(١)

٢ – الجملة مستأنفة لنهي الظالمين، وتم الكلام عند قوله: فتنة، ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة فهو نهي مُحوَّل، كما قالوا: لا أرينك ههنا، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء.

٣ – الجملة جواب قسم وهي موجبة، والأصل (لَتُصِيبَنَّ) كقراءة ابن مسعود وغيره(٢)، ثم أشبعت اللام، وهو ضعيف؛ لأن الإشباع بابه الشعر.(٣)

هذا... وجواز توكيد الفعل المضارع بعد (لا) النافية على تشبيهها بـ (لا) الناهية، كما هو رأي ابن مالك، هو الأقرب إلى الصواب؛ وهو أحسن من تلك التأويلات البعيدة التي اتسمت بالتكلف، ولم يخل بعضها من المخالفة في التقدير.

المبحث الثالث

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٢٥، والدر المصون ٥/٥٨٩، ٥٩٠.

(٢) لابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي العالية. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٥٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٢٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٧٧.

المشكل من الحروف

(١) تقديم معمول ما بعد (سوف) عليها

قال النمر:

فَلَمّـــا رَأَتْـــهُ أُمُّنـــا هَـــانَ وَجْـــدُها ∴ وَقَالـتْ: أَبونـا هَكَـذا سـوف يَفْعَـلُ[١]

السين وسوف يخلصان المضارع للمستقبل، قال سيبويه: " تقول: سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"[٢].

وسوف أوسع زمانًا من السين عند البصريين؛ لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، ومرادفة لها عند غيرهم.[٣]

وقد علل ابن مالك لترادفهما بأنهما قد استعملا في الوقت الواحد، قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٤]، وقال سبحانه: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٥]، وبأن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد

(١) البيت من الطويل في شعره ص ٨٩، وقد تقدم هذا البيت في مسألة (دخول السين وسوف في الخبر).

(٢) الكتاب ١/١٤.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٢/٢٣٤.

(٤) سورة النبأ ٤، ٥.

(٥) سورة التكاثر ٣، ٤.

به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان أو بعده، فكذا المستقبل؛ ليجري المتقابلان على سنن واحد.[١]

تقديم المعمول على الفعل الواقع بعد سوف:

نص النحويون على منع تقديمه، فمن المواضع التي يمتنع فيها تقديم المفعول به على الفعل: أن يكون الفعل موصولا بقد أو سوف؛ قال في الهمع:"....ثامنها: أَن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أَو لام القسم، أَو قد، أَو سوف، نحو: ليضرب زيد عمرًا، والله لأَضربن زيدًا، والله قد ضربت زيدًا، سوف أضرب زيدًا"[٢].

تقديم المعمول على سوف:

جاء التقديم في شعر النمر، قال:

فَلَمّـــا رَأَتْـــهُ أُمُّنـــا هَـــانَ وَجْـــدُها ∴ وَقَالـتْ: أَبونـا هَكَـذا سـوف يَفْعَـلُ

ففي هذا البيت قدم معمول الفعل الواقع بعد سوف عليها، وفيه خلاف بين النحويين بين الجواز والمنع.

فعلى الجواز المبرد؛ حيث رد على الخليل في جعله نصب الفعل المضارع بعد (لن) بـ (أن) مضمرة، قال:" وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنك تقول: زيدًا

(١) البرهان في علوم القرآن ٤/٢٨٢.

(٢) همع الهوامع ٢/١٠.

لن أضرب، كما تقول: زيدًا سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن زيدًا كان ينتصب بما في صلة (أن) ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)"[١].

ونص ابن عصفور على الجواز عند تفريقه بين جواز تقديم معمول الفعل بعد (لن، ولم، ولما) ، وامتناع التقديم في (ما، ولا)، مع أنهن جميعًا حروف نفي، فقال في شرح المقرب:" الفرق أن (لن) لنفي مستقبل فهي في مقابلة السين في: سيفعل، فأجروها لذلك مُجْراها في جواز التقديم، فيقال: زيدًا لن أضرب، كما يقال: زيدًا سأضرب، و(لم ولما)، لما صارتا ملازمتين للفعل أشبهتا ما جعل كالجزء منه، وهو السين وسوف، فجاز التقديم فيهما، ولم يجز في (ما)؛ لأنها لا تلازم الفعل الذي نفي بها، كما تلازم لم ولما، و(لا) جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل"[٢].

إذن مجوز التقديم في (لن) هو الحمل على نقيضه وهو سوف، وعلة الجواز في (لم، ولما) هي المشابهة لما جعل كالجزء وهو السين.

وعلل الرضي التقديم في (لن) بقوله:" لكونها نقيضة (سوف) التي يتخطاها العامل نحو: زيدًا سوف أضرب"[٣].

وصحح أبو حيان في البحر المحيط جوازه، عند تعليقه على قراءة طلحة بن مصرف:﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ سأُخْرَجُ حَيًّا﴾[٤]، بغير اللام وبالسين بدل

(١) المقتضب ٨/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٥٤١/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٤٢/١.

(٤) سورة مريم من الآية ٢٢، وهي قراءته في مختصر ابن خالويه ص ٨٨.

سوف في (سأُخْرَجُ)، قال:" فعلى قراءته تكون (إذا) معمولاً لقوله: (سأُخْرَجُ)؛ لأن حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله، على أن فيه خلافًا شاذًّا، وصاحبه محجوج بالسماع، قال الشاعر : .... أبونا هكذا سوف يفعل"[١]

وتابعه السمين الحلبي، قال في الرد على مذهب أبي البقاء أن ما بعد اللام وسوف لا يَعْمل فيما قبلها:" قلت: قد جَعَلَ المانعَ مجموعَ الحرفين: أمَّا اللامُ فمُسَلَّمٌ، وأما حرف التنفيس فلا مَدْخَلَ له في المنع؛ لأنَّ حرف التنفيس يعمل ما بعده فيما قبله؛ تقول: زيدًا سأضرب، وسوف أضرب، ولكنْ فيه خلافٌ ضعيفٌ، والصحيحُ الجوازُ، وأنشدوا عليه: ..... أبونا هكذا سوف يَفْعَلُ

فـ هكذا: منصوب بـ يَفْعَل بعد حرف التنفيس". [٢]

وقال الآلوسي:" وقرأ طلحة بن مصرف (سأخرج) بسين الاستقبال وبغير لام، وعلى ذلك تكون (إذا) متعلقة بالفعل المذكور على الصحيح".[٣]

ويلحظ مما تقدم أن احتجاج أبي حيان والسمين على التقديم في القرآن أساسه بيت النمر الذي جاء فيه التقديم.

وقد انفرد السهيلي وتبعه ابن القيم بالقول بقبح التقديم، جاء في الروض الأنف:" قبيح أن تقول: غدًا سآتيك"[٤]، وقد بين في كتاب (نتائج الفكر) سبب القبح بوجهين، قال:" لا تقول: غدًا سيقوم زيد، لوجوه منها: أن السين تنبئ عن معنى

(١) البحر المحيط ١٩٤/٦.

(٢) الدر المصون ٦١٧/٧ .

(٣) روح المعاني ١١٧/١٦.

(٤) ١٦٦/٤.

الاستئناف والاستقبال للفعل، وإنما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف أخرجته السين عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام، فإذا قلت: سيقوم زيد غدًا، دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودل لفظ (غدًا) على استقبال اليوم فتطابقا، وصار ظرفًا له، ووجه ثانٍ مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو: أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: زيدًا سأضرب "[(١)].

وقد اعترض الشيخ عضيمة على ابن القيم[(٢)] في هذا، قال:" وفي كلام ابن القيم تحجير لا داعي له، فالسين وسوف نزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه، كما تنزل كذلك (لم) و(لن) و(لا) الناهية"[(٣)].

(٢) معنى على واللام في (فَيْومٌ عَلينا ويومٌ لنا)

قال النمر :

فَيْـــومٌ عَلينـــا ويـــومٌ لنـــا ∴ ويـــومٌ نُسَـــاءُ ويـــومٌ نُسَـــرُّ[(٤)]

(١) نتائج الفكر ص ١٢١.

(٢) نقل الشيخ – رحمه الله – الوجهين السابقين عن ابن القيم ورد عليه، مع أنه تابع للسهيلي في ذلك.

(٣) هامش المقتضب للمبرد ٨/٢.

(٤) البيت من المتقارب في شعره ص ٥٧، وقد تقدم هذا البيت في مسألتي (مسوغ الابتداء بالنكرة) ، و(حذف العائد المجرور).

أولا: الاستعلاء المعنوي في (على) :

الاستعلاء: يعني أن المجرور بها يقع مستعلى عليه إما حسًّا وإما معنًى.

فمن أمثلة الحسي: صعدت على الحائط، وجلست على الحصير، وصليت على الأرض، ومن أمثلة المعنوي: عظم علي الأمر، وضاقت علي الأرض.[١]

ومن هذا النوع مقابلة اللام المفهمة ما يُحَبُّ[٢]، كبيت النمر المتقدم، ومثله قول الآخر:

عليك لا لكَ مَن يلحاك في كَرَم ∴ مُخَوِّفًا ضررَ الإملاقِ والعَدَم[٣]

ومثله:

لَكَ لا عليكَ مَنِ استعنتَ فلم يُعِنْ ∴ إلَّا على ما ليسَ فيه مَلَامُ[٤]

وينقسم الاستعلاء أيضًا إلى حقيقي ومجازي.

فالحقيقي: هو الاستعلاء على نفس المجرور حسًّا أو معنى.

والمجازي:هو الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[٥]،أي هاديًا،ذهب إلى هذا الدماميني[٦]،ومنه:﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى﴾[٧]،

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٦٥٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٢، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٧٤.

(٣) البيت من البسيط بغير نسبة في شرح التسهيل ٣/١٦٢، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٧٤.

(٤) البيت من الكامل بغير نسبة في شرح التسهيل ٣/١٦٢، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٧٥.

(٥) سورة طه من الآية ١٠.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٢/٣٣٣.

(٧) سورة البقرة من الآية ٥، وسورة لقمان من الآية ٥.

﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١]، فقد شبه التمكن من الهدى والأخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها، بمن علا دابة يصرفها كيف شاء، وليس من الاستعلاء المجازي قولهم: توكلت على الله، واعتمدت عليه؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء لا حقيقة ولا مجازا، وإنما ذلك من باب الإضافة والإسناد؛ أي أضفت توكلي واعتمادي إلى الله، وأسندتهما إليه -سبحانه-.[٢]

وقيل: يكون مجازيًّا فيما يغلب الإنسانَ، كقولك: عليه كآبة؛ أي تغلبه وتظهر عليه، وعليه دَيْنٌ؛ أي: لزمه الانقياد بسببه كانقياد المركوب لراكبه، وهو معنى قول الفقهاء (على) للإيجاب.[٣]

ثانياً: لام شبه الْمِلْك:

لـلام معانٍ كثيرة، منها معنيان متقاربان، هما: الملك، وشبه الملك.

لام الملك هي: التي يكون مجرورها مالكًا لما ذكر قبلها أو بعدها في الكلام، وذلك نحو: المال لزيد، والدابة لعمرو، وهو كثير.[٤]

ولام شبه الملك هي: الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك، أو بين معنى وذات، أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك، نحو: أنت لي، وأنا لك، ولزيد ابن، ونحو:﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾[٥]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾[٦] [٧].

(١) سورة القلم الآية ٤.

(٢) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/٢٨٣.

(٣) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب ١/٣٥٩.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣/٦١٣.

(٥) سورة يوسف من الآية ٧٨ .

(٦) سورة النساء من الآية ١١ .

(٧) ينظر: حاشية الصبان٢/٣٢٠.

ويعبر عن شبه الملك بالاختصاص والاستحقاق، فالأول نحو: السرج للدابة، والثاني نحو: العمارة للدار؛ لأن الدابة والدار لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات، والتي للاختصاص بخلاف ذلك.(١)

ويندرج تحت هذا المعنى ستة أنواع، هي:

١- الاستحقاق، نحو : السرج للدابة ، والجل للفرس.

٢- النسب، نحو: لزيد عم، ولعمرو خال.

٣- التمليك، نحو: وهبت لزيد.

٤- شبه التمليك، نحو: أدوم لك ما تدوم لي، وقول الشاعر:

ما لِمَولاكَ كنتَ كانَ لَكَ المَوْ ∴ لَى ومِثْلُ الذي تَدِينُ تُدَانُ(٢)

٥- المقابلة لعلي كقوله تعالى:﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾(٣)، وقوله سبحانه:﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾(٤)وقول الشاعر:

فَيْومٌ عَلينا ويومٌ لنا ∴ ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ

٦- لام التبليغ: وهي التي تأتي مع قول أو ما في معناه، نحو: قلت له، وبينت له، وأذنت له، وفسرت له.(٥)

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦٤٢/١.

(٢) البيت من الخفيف بغير نسبة في شرح التسهيل ١٤٤/٣، وتمهيد القواعد ٢٩٢٤/٦.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٨٦.

(٤) سورة فصلت من الآية ٤٦، وسورة الجاثية من الآية ١٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٤٤/٣، وتمهيد القواعد ٢٩٢٤/٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ٦١٣/٣، ٦١٤.

(٣) فتح لام كي

قال النمر بن تولب:

وتـــأمرُني ربيعـــةُ كـــلَّ يـــومٍ ∴ لَأشـــرِيَها وأقْتَنـــي الـــدَّجاجا[١]

الأصل في حركة لام الجر الكسر مع الظاهر والفتح مع المضمر، وإنما كسرت مع المظهرات للفرق بينها وبين لام التوكيد، إذا قلت: إنَّ هذا لِعَليٍّ، ولَهَذا أفضلُ منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، وفتحت مع المضمرات؛ لأنها باقية على أصلها؛ إذ كانت المضمرات يليها الرد إلى الأصول.

وإنما كسرت مع ياء المتكلم؛ للزوم هذا الحكم – وهو كسر ما قبلها – سائر ما اتصل بها، ولأنهم إذا كانوا قد غيروا لها آخر الاسم فألزموه طريقة واحدة وعدلوا به عما يقتضيه القياس من إعرابه مع كون ذلك داعيًا إلى اختلاله، لعدم الفارق بين معانيه المتعاقبه عليه التي لأجلها تُكلف له إعرابه، فلأن يغيروا لها الحرف الذي لا يختل بتغييره معها أَوْلَى.[٢]

وقبيلة خزاعة تكسرها مع المضمر ككسرها مع الظاهر[٣]، فيقولون: المال لِه، وقد حكاه اللحياني عن بعض غير معين من العرب، وهو قليل جدًّا، وحكى جماعة من اللغويين عن العرب فتحها مع الظاهر على الإطلاق.[٤]

---

(١) البيت من الوافر في شعره ص ٤٧.

(٢) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٠٨ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٤٥.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٠٦.

والداخلة على الفعل مكسورة عند كل العرب، وعزا يونس إلى ناس من العرب فتحها، وعزاه خلف الأحمر إلى بني العنبر[١]، وعند ابن مالك هو لعكل وبني العنبر.[٢]

وجاء على ذلك قول النمر بن تولب:

وتأمرُني ربيعةُ كلَّ يومٍ ∴ لَأشرِيَها وأقْتَنِي الدَّجاجا

بفتح اللام في (لأشريها).

وأنشد رجل من بني العنبر:

فقلت لكلبي قضاعة إنما ∴ تَخَيَّرتُمَانِي أهلَ فلج لَأَمْنَعَا[٣]

قال الأخفش:" يريد: من أهل فلج، وسمعت أنا ذلك من العرب؛ وذلك أن أصل اللام الفتح ، وإنما كسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء"[٤].

وقال أبو زيد: سمعت من يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[٥]، بفتح اللام، وقرأ سعيد بن جبير فيما حكى عنه المبرد: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[٦]، وحكى مكي فتحها عن بني العنبر، كما حكاه ابن مالك.[٧]

(١) ينظر: معاني القرآن ١/١٣٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٤٥، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٣٧.

(٣) البيت من الطويل لعبيد بن غاضرة العنبري في كتاب الديباج لأبي عبيدة ص ٥٩، ورواية صدره: فلا تحمداني بالوفاء فإنما.

(٤) معاني القرآن ١/١٣٠، ١٣١.

(٥) سورة الأنفال من الآية ٣٣، وهي قراءة أبي السمال في مختصر ابن خالويه ص ٥٥.

(٦) سورة إبراهيم من الآية ٤٦.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٩٣٨.

(٤) مجيء (أو) لمطلق الجمع كالواو

قال النمر:

يُهِينُونَ مَنْ حَقَّرُوا سَيْبَه ∴ وإنْ كَانَ فِيهِمْ يَفِي أو يَبَرّ[١]

استشهد الأخفش بهذا البيت على مجيء (أو) بمعنى الواو، يعني: يفي ويبر[٢]، وفي مجيئها بمعنى الواو مذهبان للنحويين:

فمذهب الكوفيين أن (أو) تأتي لمطلق الجمع مثل الواو، وقد احتجوا بأنَّ ذلك قد جاء في القرآن والشعر، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون﴾[٣] أي: ويزيدون، وقوله سبحانه: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُورا﴾[٤]، أي: أي: وكفورًا، وقوله تعالى:﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾[٥]، أي : و(الحوايا) وقد عطفت على الشحوم أو الظهور، وقول النابغة:

قالت: ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا ∴ إلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ[٦]

---

(١) البيت من المتقارب في شعره ص ٥٦، ومعانى القرآن للأخفش ٣٤/١، وفيه (شيئه) بدل (سَيْبَه)، يريد: مما أحدثه الناس أنهم يهينون من حقروا عطاءه، وإن كان فيهم من أهل الوفاء والبر.

(٢) معانى القرآن ٣٤/١.

(٣) سورة الصافات من الآية ١٤٧.

(٤) سورة الإنسان من الآية ٢٤.

(٥) سورة الأنعام من الآية ١٤٦.

(٦) البيت من البسيط في ديوانه ص ٢٤، وفيه : ونصفه، بالواو مكان أو، وعلى هذه الرواية لا لا شاهد فيه، لكنها مع هذا تقوي قول من يرى أن (أو) بمعنى الواو في الرواية الأخرى.

أي: ونِصْفُه.[١]

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿عُذْراً أَوْ نُذْراً﴾[٢]، قال الفراء:" ونصب عذرًا أَوْ نذرًا، أي: أُرسلتَ بما أرسلت به إعذارًا من الله وإنذارًا"[٣].

ومنه قول الشاعر:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ∴ كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[٤]

أراد: وكانت، فأوقع (أو) مكان الواو، لأمن اللبس.[٥]

وقد خالف الفراء مذهب الكوفيين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[٦]، قال:" قال المفسرون معناه: وإنا لعلى هدى وأنتم في ضلال ضلال مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى، غير أن العربية على غير ذلك؛ لا تكون (أو) بمنزلة الواو، ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إن شئت فخذ درهمًا أو اثنين، فله أن يأخذ واحدًا أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة، وفي قول من لا يبصر العربية ويجعل (أو) بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة؛ لأنه في قولهم بمنزلة قولك: خذ درهمًا واثنين"[٧].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩١/٢– ٣٩٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٤/١.

(٢) سورة المرسلات آية ٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٣.

(٤) البيت من البسيط لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ص ٤١٦، وروايته: نال الخلافة إذ كانت له قدرا، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٥) ينظر: الجنى الداني ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٦) سورة سبأ من الآية ٢٤.

(٧) معاني القرآن ٣٦٢/٢.

وإلى مجيئها بمعنى الواو ذهب الأخفش كما تقدم في بيت النمر، والجرمي[١]، وقطرب[٢].

وعليه ابن قتيبة وحمل عليه غير ما سبق قوله عز وجل:﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[٣]، وقوله سبحانه:﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[٤]، وقول ابن أحمر:

قَرَى عَنْكُمَا شَهْرَينِ أو نِصْفَ ثَالِثٍ ∴ إلى ذَاكُمَا قَدْ غَيَّبَتْنِي غِيَابِيَا[٥]

وهذا البيت يوضح لك معنى الواو: وأراد: قرى شهرين ونصفًا، ولا يجوز أن يكون أراد: قرى شهرين بل نصف شهر ثالث.

وقال آخر:

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسِ أو رِيَاحَا ∴ عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا[٦]

أراد: وعدلتَ هذين بهذين.[٧]

ومذهب البصريين أنها لا تكون بمعنى الواو، وحجتهم أن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو؛ لأن معناها الجمع بين الشيئين وهو مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وُضِعَ له، ولا

(١) ينظر: الجنى الداني ص ٢٣٠.
(٢) ينظر: الخصائص ٤٦١/٢.
(٣) سورة النحل من الآية ٧٧.
(٤) سورة النجم الآية ٩.
(٥) البيت من الطويل في شعره ص ١٧١، وفيه: ألا فالبثا، مكان: قرى عنكما، وما مكان: قد.
(٦) البيت من الوافر لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ص ٨١٤.
(٧) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٠.

يدل على معنى حرف آخر؛ لئلاَّ يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع، وهذا تمسك بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل للكوفيين يدل على صحة ما ادعوه.(١)

ويرى ابن جني أن (أو) في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ على بابها في كونها شَكًّا؛ وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله – عز وجل – لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون"(٢).

قال الزجاج:" و (أو) لا تكون بمعنى الواو؛ لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر"(٣).

نخلص مما سبق إلى أن ما احتج به البصريون من أن الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وُضِعَ له، لا يقوى أمام هذه الكثرة من الشواهد التي أفادت فيها أو مطلق الجمع كالواو، وهو يؤكد ما شاع في باب العطف من تناوب حروفه بعضها عن بعض، ويأتي بيت النمر ليساند تلك الشواهد التي احتج بها الكوفيون.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٤/١.
(٢) الخصائص ٤٦١/٢.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣١٤/٤.

(٥) حذف (ما) مِنْ (إمَّا)

قال النمر – رضي الله عنه –:

سَـقَتْها الرَّواعِـدُ مِـنْ صَـيَّفٍ ∴ وإنْ مِـنْ خَريـفٍ فَلَـنْ يَعـدَما[١]

الضمير في (سقتها) لمسجورة، وهي عين ماء سقتها تلك الرواعد، وقد سماها في البيت السابق في قوله:

إذا شـاء طَـالَعَ مَسـجُورَةً ∴ تـرى تحتَهـا النّبـعَ والسَّماسَـما

أو يعود إلى الوعل الذي يطالع عين الماء تلك، إما صيفًا، وإما خريفًا، فهي على كل الأحوال لا تعدم الري.[٢]

والرواعد: جمع راعدة، وهي: السحابة الماطرة، والصَيِّف: المطر الذي يجيء في الصيف.[٣]

وروي (سقته)، والضمير يعود إلى الصدع في قوله:

ولَـوْ أنَّ مِـنْ حَنْفِـهِ ناجيًـا ∴ لألفيتَـه الصَّـدَعَ الأعْصَـمَا

وفي البيت إشكال وخلاف بين النحويين في تحديد حقيقة (إنْ) على رأيين:

الأول : يرى سيبويه أن (إنْ) في البيت بقية (إمَّا)، وقد حذفت منها (ما) للضرورة، جاء في الكتاب:" ولا يجوز طَرْحُ (ما) من (إمَّا) إلا في الشعر، قال النمر بن تولب: ....، وإنما يريد: وإما من خريف، ومن أجاز ذلك فى الكلام دخل

(١) البيت من المتقارب في شعره ص ١٠٤.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات ص ٣٣٠.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٧.

عليه أن يقول: مررت برجل إن صالح وإن طالح، يريد إما، وإن أراد (إن) الجزاء فهو جائز؛ لأنه يضمر الفعل"[١].

وعلى هذا فالشاعر أراد (إما) التي ترد لأحد الشيئين، ولم يرد (إن) التي للجزاء.

وتابعه على هذا الرأي ابن ولاد[٢]، وأبو جعفر النحاس[٣]، والأعلم الشنتمري، وابن عصفور[٤]، وابن هشام[٥].

قال الأعلم:" وتقدير سيبويه أَوْلَى لما فيه من عموم الري في كل وقت من صيف وخريف، ولا يصح هذا المعنى على تقدير الأصمعي وأصحابه؛ لأنهم جعلوا ريه لسَقي الخريف له خاصة"[٦].

الثاني : يرى الأصمعي أن (إنْ) في البيت شرطية، والمعنى: وإنْ سقته مِنْ خريف فلن يعدم الري، وجاز حذف فعل الشرط لتقدم ذكره.

قال الفارسي موضحًا جواز هذا الوجه:" ويحتمل أن يكون المعنى: سقت الرواعد من السحاب هذه العين أو هذا الوعل، وإن سقت العين أو الوعل من الخريف فلن تَعدَم العينُ السقي، أو الوعل الري، ودفع بعضهم هذا، وقال: لا معنى

(١) الكتاب ٢٦٧/١، ٢٦٨.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٩٤.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٩٧/١١.

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢٣٣/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ص ٨٤.

(٦) تحصيل عين الذهب ص ١٨٦.

له، وليس كذلك؛ لأنه غير ممتنع، إلا أن التأويل الأول أسهل في المعنى، وأدخل فيما يعترضه الشاعر"[(١)].

واختار هذا الرأي المبرد واحتج له بوجهين:

الأول: أن (ما) لا يجوز حذفها من (إما) إلا في غاية الضرورة، ولا ينبغي الحمل على الضرورة مع التمكن من الحمل على غيرها.

الثاني: أن (إما) لا تستعمل إلا مع التكرير، وهذا معدوم في البيت.[(٢)]

وجرى عليه ابن الشجرى وزاد على ما احتج به المبرد وجهًا ثالثًا هو وجود الفاء في قوله: فلن يعدما، ووجه الحجة فيه أن الذي يطلب الفاء في الجواب هو (إنْ) وليس (إمَّا)، فوجود الفاء دليل على أن (إنْ) على بابها في الشرط.[(٣)]

وكلام أبي حيان فيه موافقة ضمنية للأصمعي يقول:" أما فعل الشرط وحده دون الأداة فيجوز حذفه إذا كان منفيًّا بـ (لا) في الكلام الفصيح، نحو قوله:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ∴ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[(٤)]

التقدير: وإن لا تطلقها يعل، فإن كان غير منفي بلا، فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة، نحو قوله :

سقته الرواعد من صيف ∴ وإن من خريف فلن يعدما

(١) المسائل البغداديات ص ٣٣١.

(٢) ينظر: الانتصار ص ٩٣، ٩٤.

(٣) الأمالي ١٥٠/٣.

(٤) البيت من الوافر للأحوص الأنصاري في شعره ص ٢٣٨، وفيه: (بأهل) بدل (بكفء)، و(شَقَّ) بدل (يعل)، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢.

التقدير : وإن سقته من خريف فلن يعدم الري، وذلك على أحد التخريجين في البيت ..." [١].

وانتصر ابنُ ولاد لسيبويه من المبرد، واحتج بما يلي :

أولًا: ما ذكره المبرد من أن إلغاء (ما) لا يكون إلا في غاية الضرورة هو ما نص عليه سيبويه في رأيه، ولو عدنا إلى كلامه لوجدناه يقول:" ولا يجوز طَرْحُ (ما) مِنْ إمّا إلاَّ في الشعر"، ولا فرق بين القولين إلا في كلمة (غاية).

ثانياً: أن ما ذكره الأصمعي قد أجازه سيبويه عقب الرأي الذي اختاره، في قوله:" وإن أراد (إنِ) الجزاءِ فهو جائزٌ"، غير أنه أخره؛ لأنه ليس المختار عنده، ولا مراد الشاعر عليه.

ثالثا: أما قوله: إنَّ التَّكرير يلزمها، فليس الأَمر على ذلك؛ لأَنَّ إما الأُولى قد حذفت، وهي زائدة؛ ليبادر إلى المخاطب أَنَّ الكلام مبنيٌّ على الشَّكِّ أَو التَّخيير، والعملُ على الثَّانيةِ، والأُولى زائدة وليست توجبُ في الكلام معنىً غير معنى الثَّانية، وسبيلها في ذلك سبيل (لا) في نحو: ما قام لا زيد ولا عمرو، وإن شئت قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فإن شئت أكدت النفي وزدت (لا) أولا، وإن شئت حذفتها، إلا أن الحذف في (لا) الأولى أكثر منه في (إما). [٢]

(١) البحر المحيط ٣٦٩/١، ٣٧٠.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٩٤، ٩٥.

وقال ابن يعيش:" ولا يبعد ما قاله سيبويه....، فيكون اكتفى بـ (إما) مرة واحدة، وحذف بعضها، كأنه حملها على (أو) ضرورة،... ونظير استعماله (إما) هنا من غير تكرير قول الفرزدق:

تُهَاضُ بِدَارٍ قَد تقَادَمَ عَهدُها ∴ وإمَّا بأَمْوات أَلَمَّ خَيَالُها"[1][2]

ثم إن تكرار (إما) ليس واجبًا عند جميع النحويين، فبعضهم أوجبه، وبعضهم أجاز عدم تكرارها، فالمبرد قد صرح بوجوب تكريرها كما تقدم، وقال:" فإذا ذكرت (إما) فلا بد من تكريرها، .... لو قلت: ضربت إما زيدًا، وسكت، لم يجز؛ لأن المعنى: هذا أو هذا.." [3].

وقال ابن الحاجب:" يشترط في(إما) أن تكون مقدمة قبل المعطوف عليه (إما) أخرى، كقولك: جاءني إما زيد وإما عمرو، ... وهذا التقديم واجب"[4].

وقال ابن هشام:" (إما) يبني الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره؛ ولذلك وجب تكرارها في غير ندور"[5].

وممن أجاز عدم تكرارها الفراء، فقد ذكر أن العرب قد أفردت (إما) من غير أن تذكر (إما) سابقة عليها، إجراء لها مجرى (أو)، وأنشد:

تُهَاضُ بِدَارٍ قَد تقَادَمَ عَهدُها ∴ وإمَّا بأَمْوات أَلَمَّ خَيَالُها

(١) البيت من الطويل في ديوانه ١٨٩/٢، ونسب إلى ذي الرمة في شرح التسهيل ٣٦٦/٣.

(٢) شرح المفصل ٢٣/٥.

(٣) المقتضب ٢٨/٣.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٢/٢.

(٥) مغني اللبيب ص ٨٦.

أي : إما بدار، وقد أجاز القياس على هذا، نحو: زيد يقوم وإما يقعد.[١]

وقال ابن مالك:" وقد يستغنى عن إما الأولى بإما الثانية"[٢]، وأنشد البيت الذي تقدم، كما يجوز أيضًا الاستغناء عن (إما) الثانية إذا كان في الكلام عوض من تكريرها، والعوض شيئان هما: (وإلا) و(أو)، يقال: إما أن تكلمني وإلا فاسكت، وقال المثقب العبدي:

فإمَّـا أنْ تكـونَ أخِـى بِصِـدْقٍ ∴ فَـأَعْرِفَ مِنْـكَ غَثِّـي مِـنْ سَـمِينِى

وإلاّ فَـــاطَّرِحْنِى واتَّخِـــذْنِى ∴ عَـــدُوًّا أَتَّقِيـــكَ وتَتَّقِينِـــى[٣]

وقال الأخطل:

وقـد شَـفَّني أن لا يـزالَ يَرُوعنـي ∴ خيالُـك إمـا طارقًـا أو مُغاديـا[٤][٥]

أما ما احتج به ابن الشجري من دخول الفاء في قوله: فلن يعدما، فقد أجاب عنه ابن يعيش بأن هذه الفاء ليست التي تكون في الجواب، ولكنها فاء عاطفة عطفت جملة على جملة.[١]

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٩٠/١، والأزهية للهروي ص ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ١٢٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٠١/٤، ٤٠٢، ومغني اللبيب ص ٨٧، والجنى الداني ص ٥٣٢، وحاشية الصبان ١٦٣/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٦٦/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣.

(٣) البيتان من الوافر في ديوانه ص ٢١١، ٢١٢.

(٤) البيت من الطويل نسب إليه في شرح التسهيل ٣٦٦/٣، ولم أجده في ديوانه.

(٥) ينظر: الأزهية ص١٤٠، وشرح التسهيل ٣٦٦/٣، ومغني اللبيب ص ٨٦، ٨٧، والجنى الداني ص ٥٣١، ٥٣٢.

الثالث: يرى أبو عبيدة أن (إن) في البيت زائدة، وليست شرطية، ولا بقية إما، فكأن النمر قال: سقته من صيف ومن خريف فلن يعدم السقي.[٢]

وذكر الفارسي ما يقوي هذا القول مؤكدًا أنه غير مستحيل ولا ممتنع، لكنه جعل رأي سيبويه هو الأولى، ومفاد ما ذكره أن (أنْ) بفتح الهمزة زيدت في نحو: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[٣]، وفي:

كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَم[٤]

فكذلك زيدت (إنْ) بكسر الهمزة في تأويل أبي عبيدة.[٥]

وزيادة إن بعد العاطف غير موجودة، كما قال صاحب الخزانة، وإن كان بتقدير زيادتها يستفاد اتصال الري.[٦]

ظهر مما سبق قوة ما ارتآه سيبويه في (إن)، لأنه أسهل في المعنى، وأدخل فيما يريده الشاعر؛ لما فيه من عموم الري في كل وقت من صيف وخريف.

(٦) الفاء الزائدة في (فعند ذلك فاجزعي)

قال النمر:

---

(١) شرح المفصل ٥/٢٣.

(٢) ينظر: المسائل البصريات١/٦٥١، وارتشاف الضرب ٤/١٩٩٤.

(٣) سورة العنكبوت من الآية ٣٣.

(٤) عجز بيت من الطويل لعُلْبَاء بن أَرقم بن عَوْف في الأصمعيات ص ١٥٧، وصدره: ويومًا تُوافينا بوجه مُقَسَّم.

(٥) ينظر: المسائل البصريات ١/٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٤.

(٦) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٨٥.

لَا تجزعـــي إن مُنْفِسًـــا أهلكتُـــهُ ∴ وَإذا هَلَكـت فَعِنْـدَ ذَلِـك فـاجزعي[1]

نُسِبَ إلى الأخفش القول بزيادة الفاء، قال العكبري:" ولا تكون (الفاء) زائدة لما ذكرنا في (الواو)، وقال الأَخفش قد زيدت في مواضع منها قوله تعالى:﴿ قل إنَّ الْمَوْت الَّذِي تفرُّون مِنْهُ فإنَّه مُلَاقِيكُم ﴾[2]؛ لأَن الفاء تكون في خبر الذي غير زائدة والخبر هنا للموت، وليس فيه معنى الشرط، ومنه قول الشاعر :

لَا تجزعـــي إن منفسًـــا أهلكتـــه ∴ وَإذا هَلَكـت فَعِنْـدَ ذَلِـك فـاجزعي

فالفاء الأولى زائدة، وَقيل: الثَّانِيَة"[3].

وتبع الأخفش في القول بزيادتها الرماني، والهروي، والمرادي.[4]

الفاء الزائد في بيت النمر:

لم يعين الأخفش الفاء الزائدة منهما، وعلى هذا مشى الفارسي والرضي.

قال في الخزانة:" أورده الشارح – يقصد الرضي – في الفاء العاطفة على أن إحدى الفاءين زائدة، ولم يعين أيتهما زائدة[5]، قال أبو علي في (المسائل

(١) البيت من الكامل في شعره ص ٧٢، وقد تقدم هذا البيت في ثلاثة مسائل هي: (نصب المشغول عنه ورفعه بعد إنْ)، و(حذف المبدل منه)، و(تقديم الاسم على الفعل مع أدوات الجزاء).

(٢) سورة الجمعة من الآية ٨.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢١/١، ٤٢٢.

(٤) ينظر: معاني الحروف ص ٤٦، والأزهية ص ٢٤٨، والجنى الداني ص ٧٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٨/٤.

القصرية): الفاء الأولى زائدة، والثانية فاء الجزاء، ثم قال: اجْعَلِ الزائدة أيهما شئت"[(١)].

ونسب البغدادي إلى القاضي البيضاوي أن الزائدة منهما هي الأولى، جاء في الخزانة:" عين القاضي في تفسيره الفاء الأولى؛ فإنه أورد البيت نظيرًا لقَوْله تعالى:﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[(٢)]، فقال: الفاء في (بذلك) زائدة مثلها الفاء الداخلة على (عند) في البيت، وتقديم (عند) للتخفيف كتقديم (ذلك)"[(٣)].

وبالرجوع إلى تفسير البيضاوي، وجدته يقول عن الفاء في آية سورة يونس:" وتكريرها للتأكيد، كقوله: وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي"[(٤)].

وقال الشهاب الخفاجي شارحًا كلامه:" قوله: وتكريرها للتأكيد، يعني أن الفاء الثانية زائدة لتأكيد الأولى ....، وقيل: الزائدة هي الأولى؛ لأن جواب الشرط في الحقيقة (فليفرحوا) و(بذلك) مقدم من تأخير، وزيدت فيه الفاء للتحسين؛ ولذلك جوز أن يكون بدلًا من قوله: بفضل الله وبرحمته، فلا يكون من الحذف والتفسير في شيء، وقد وقع في نُسْخَةٍ: الفاء الأولى، وفي نُسْخَةٍ لم يقع لفظ الأولى، فيحتمل القولين..."[(٥)].

(١) خزانة الأدب ٣١٥/١.
(٢) سورة يونس من الآية ٥٨.
(٣) خزانة الأدب ٣١٥/١.
(٤) تفسير البيضاوي ١١٦/٣.
(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤١/٥.

وقال محي الدين شيخ زاده:" وعلى التقادير تكون الفاء الثانية تكريرًا للأولى لقصد التأكيد، كما في قوله: .... فعند ذلك فاجزعي ....، فإن الفاء الأولى فيه جزائية، والثانية تأكيد لها"(١).

وعلى ما تقدم فإن ما نص عليه القاضي البيضاوي هو اختيار كون الثانية هي الزائدة، لا الأولى.

وذهب ابن سِيدَه إلى زيادة الثانية، قال:" الفاء الثانية هي الزائدة، ولا تكون الأولى هي الزائدة؛ وذلك لأن الظرف معمول (اجزعي) فلو كانت الفاء الثانية هي جواب الشرط لما جاز تعلق الظرف بقوله: (اجزعي)؛ لأن ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبلها، فإذا كان كذلك فالفاء الأولى هي جواب الشرط، والثانية هي الزائدة"(٢).

وقال الزمخشري:" التقدير: فَعِنْدَ ذَلِك اجزعى"(٣).

وللشيخ عبد الرحمن تاج دراسة في زيادة الفاء نفى فيها وجود تلك الزيادة، وقد خرج بيت النمر على غير الزيادة، قال:" قوله: (فعند ذلك)، ليس الظرف فيه معمولًا للفعل (اجزعي)، وإنما هو معمول لفعل مقدر مناسب يدل عليه المقام، والتقدير: فإذا هلكت فعند ذلك يحق الجزع فاجزعي، فالفاء حينئذ أصلية تفيد معنى السببية"(٤).

(١) حاشية زاده على تفسير البيضاوي ٥٨٤/٤.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ١٤٩/٢.

(٣) المستقصى في أمثال العرب ٣٤٣/٢.

(٤) الفاء وثم ودعوى زيادتهما في القرآن الكريم أو غيره من فصيح الكلام ص ١٧٠.

فهو يرى أن الفاء الأولى رابطة للجواب والثانية سببية بناء على التقدير الذي قَدَّرَه؛ وإنما فعل ذلك ليخلص إلى عدم زيادة الفاء في القرآن؛ ولذا عمد إلى إبطال كل الشواهد الشعرية التي قيل بزيادتها فيها بدعوى اضطراب الرواية أو بالتأويل.

ورأيه هذا مخالف لما عليه النحاة؛ فلم يرد عندهم تخريج الفاء في البيت على هذا النحو، وهو يعتمد على تقدير لا دليل عليه.

والأَوْلَى أن تكون الفاء الأولى رابطة للجواب، والثانية مزيدة للتوكيد؛ لئلا يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها لو قلنا بزيادة الأولى.

رواية (فإذا هلكت) :

روى العيني هذا البيت (فإذا هلكت) مكان (وإذا هلكت)، واعترض عليه البغدادي في الخزانة، قال:" وقوله: (وإذا هلكت) الواو عطفت هذه الجملة الشرطية على الشرطية التي قبلها، ولم أَرَ في جميع الطرق مَنْ روى بالفاء بدل الواو إلا العيني؛ فإنه قال: الفاء عاطفة، والمعنى لا يقتضي الفاء فإنها تدل على الترتيب، والتعقيب، والسببية، والثلاثة منتفية سواء كان الترتيب معنويًّا كما في: قام زيد فعمرو، أو ذِكْرِيًّا، وهو عطف مفصل على مجمل، نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ﴾[1] ".[2]

(١) سورة هود من الآية ٤٥.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٣١٥.

ولم ينفرد العيني بذكر تلك الرواية بل هي ثابتة في كثير من المصادر، وقد أثبتها كثير من محققي الكتب.[1]

واعتراض البغدادي عليه يكمن في عدم صحة معنى الفاء – هنا – لو وجدت، فليس اعتراضه مبنيًّا على استقصاء كامل للبيت ورواياته.

(١) ينظر: الكامل للمبرد ٢١٧/٣، والانتصار لابن ولاد ص ٦٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢، ومغني اللبيب ص ٢٢٠.

الفصل الثاني

المشكلات الصرفية

المشكلات الصرفية

(١) الخلاف في الفعل (سلا)

قال النمر:

سَـــلا عَـــنْ تَـــذَكُّرِهِ تُكْتَمَـــا ∴ وكـــانَ قـــديمًا بهـــا مُغْرَمـــا[١]

يقال: سَلَا عن كذا وكذا، يسلو سُلُوًّا، وبعض العرب يقول: سَلِيتُ أَسْلَى، قال رؤبة:

لو أَشْرَبُ السُّلْوَانَ ما سَلِيتُ[٢]

ورواه الأصمعي: صَحَا عن تذكره، يقال: صحا القلب، إذا انكشف عنه غَيُّهُ، وأصحت السماء: إذا انكشف غيمها، وتكتم: امرأةٌ.[٣]

الخلاف في الفعل (سلا):

نقل البغدادي عن محمد بن حبيب ترجيحه أن يكون (سلا) فعلا ماضيًا من السلو؛ بدليل عطف مثله عليه وهو: وأقصر عنها، وأيضًا تذكره بالداء مناسب للسلو، ونفيه أن يكون أمرًا لاثنين من السؤال، كما ظُنَّ، وفاعله معلوم من المقام؛ أي: سلا قلبي، وإليه تعود الهاء في تذكره، وعن متعلقة بسلا.[٤]

(١) البيت من المتقارب في شعره ص ١٠٠.

(٢) رجز في ديوانه ص ٢٥.

(٣) ينظر: الاختيارين ص ٢٧٦.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٨٦/١.

وقال ابن الشجري:" السلوُّ: ترككَ الشيءَ؛ وربما قالوا في ترك التناسي: سلا يسلو"(١).

وقد جاء هذا الفعل بثلاث لغات في الماضي والمضارع :

الأولى : قال بعض العرب: سَلَا يَسْلُو، مثل خلا يخلو.

الثانية : قال آخرون: سَلِيَ يَسْلَى، مثل: رضي يرضى.

الثالثة : سَلَا يَسْلَى: مثل: أَبَى يأبَى، وهذه اللغة مركبة اللغتين السابقتين؛ حيث أخذ الماضى من لغة من قال: سلا، والمستقبل من لغة من قال: يسلَى.(٢)

وذهب السيوطي إلى أنه أمر من السؤال، قال:" سَلَا: أمر من السؤال لاثنين، وشرحه شارح ديوانه على أنه ماضٍ مِنَ السلو"(٣).

وهذه الكلمة مما أعل بحذف عينه ومضارعها يسأل، ويجوز في الأمر منه وجهان: اسأل بجلب همزة الوصل بعد حذف حرف المضارعة، وسل بحذف عين الكلمة.

ويبدو أن حمله على الفعل الماضي هو الأوفق بالمعنى، والشطر الثاني من البيت يؤكد هذا، فالمقصود أنه نسي ذكر محبوبته بعد أن كان مغرمًا بها في القديم، ولو حمل على أنه أمر من السؤال لاضطرب المعنى، ولو حمل عليه لكان الشطر الثاني : وكان قديمًا لها مبغضا.

(١) مختارات شعراء العرب ١٦/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٠٩/١.

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٦.

(٢) مجيء (فَاعَلَ) للواحد

قال النمر بن تولب:

إذا شَـــاءَ طَـــالَعَ مَسْـــجُورَةً ∴ تَـرَى حَوْلَهَـا النَّبْـعَ والساسَـمَا[١]

طالع الشيء: إذا أشرف عليه ولم يستقص ويبالغ فيه، وهو مما جاء من فاعل للواحد، وطالع الوعل الماء إذا ورده مشرفًا عليه، والمسجورة: عين مملوءة، والنبع: شجر تعمل منه القسى، والساسم: قيل: شجر الآبنوس.[٢]

والأصل في (فَاعَلَ) أن يكون لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحًا، فيجيء العكس ضمنًا، نحو: ضاربته وشاركته، ومن ثم جاء غير المتعدي متعديًّا نحو: كارمته وشاعرته.[٣]

ويرد لمعانٍ أخر منها: أن يكون بمعنى (فَعَل)، أي بمعنى المجرد، ولا بد فيه حينئذ من معنى المبالغة، قال الرضي:" بمعنى فَعَل، كسافرت بمعنى سفرت؛ أي: خرجت إلى السفر، ولا بد في سافرت من المبالغة ...، وكذا ناولته الشيء، أي: نلته إياه، بضم النون؛ أي: أعطيته، وقرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾، و﴿يُدَافِعُ﴾[٤]"[٥].

وقال سيبويه – قبلا –:" وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، وظاهرت عليه، وناعمته، بنوه على فاعلت كما بنوه على أفعلت"[٦].

---

(١) البيت من المتقارب في شعره ص ١٠٣.

(٢) شرح أدب الكاتب ص ٢٩.

(٣) المفتاح في الصرف للجرجاني ص ٤٩.

(٤) سورة الحج من الآية ٣٨.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٩٩/١.

(٦) الكتاب لسيبويه ٦٨/٤.

(٣) تعدي (نَأَى) بنفسه

قال النمر:

أَعَاذل إنْ يُصْبِحْ صَدَايَ بقَفْرةٍ ∴ بَعِيدًا نَآنِي صَاحبي وقَرِيبِي[١]

نأى: فعل لازم بمعنى بعد، وتعديته بالهمزة، يقال: أنآه، وقد عداه النمر بنفسه فقال: نآني.

ويجوز فيه في هذه الحالة وجهان:

أحدهما: أن يكون من الأفعال التي تتعدى ولا تتعدى، قال الجوهري:" نأيته ونأيت عنه نأيًا، بمعنى؛ أي: بعدت، وأنأيته فانتأى، أي أبعدته فبعد"[٢].

الثاني: أن يكون بمعنى نأى عني، وحذف منه حرف الجر ليتعدى بنفسه.

قال المبرد موضحًا الوجهين السابقين:" قوله: نآني يكون على ضربين، يكون أبعدني، وأحسن من ذلك أن يقول: أنآني، وقد رويت هذه اللغة الأخرى، وليست بالحسنة، وإنما جاءت في حروف، يقال: غاض الماء وغضته، ونزحت البئر ونزحته، وهبط الشيء وهبطنه، وبنو تميم يقولون: أهبطته، وأحرف سوى هذه يسيرة، والوجه في (فَعَلَ) (أَفْعَلْتُهُ)، نحو: دخل وأدخلته، مات وأماته الله، فهذا الباب المطرد، ويكون (نآني) في موضع نأى عني، كما قال عز وجل:﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٣] أي كالوا لهم أو وزنوا لهم".[١]

---

(١) البيت من الطويل في شعره ص ٣٩، والصَّدَى: ما يَبْقى من الميِّتِ في قبْرِه، وهو جُثَّتُه.

(٢) الصحاح في اللغة ٣٤٩/٦.

(٣) سورة المطففين الآية ٣.

وقد جاء متعديًا بنفسه على حذف حرف الجر في قول الشاعر:

نَأَتْـــك أُمامـــةُ إلا سُـــؤالاً ∴ وإلا خيـــالاً يُـــوافِي خَيـــالاً[٢]

وقول الحُتَات بن يزيد:

نَأَتْـــكَ أُمَامَـــةُ نَأْيًـــا مَحِيـــلَا ∴ وَأَعْقَبَـكَ الشَّـوْقُ حُزْنًـا دَخِـيلَا[٣]

وقول بَشَامة بْنُ الغَدِير النَّهْشَلي :

نَأَتْـك أُمامـــةُ نَأْيـــاً طَـــوِيلًا ∴ وحَمَّلَـــك الحُـــبُّ وِقْـــراً ثَقِـــيلا[٤]

وفي تفسير الطبري: " والعرب تقول لكل من بعد عن شيء: قد نأى عنه، فهو ينأى نَأْيًا، ومسموع منهم: نأيتُكَ، بمعنى: نأيت عنك، وأما إذا أرادوا: أبعدتُك عني، قالوا: أنأيتك، ومن(نأيتك) بمعنى: نأيتُ عنك، قول الحطيئة:

(١) الكامل في اللغة والأدب ٢٩٤/١، وينظر: لسان العرب ٣٠٠/١٥، وتاج العروس من جواهر القاموس ٥/٤٠.

(٢) البيت من المتقارب لعمرو بن قميئة في ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٢٧٧/١، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ٢٣٧/٢.

(٣) البيت من المتقارب له في الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٤١٣/١.

(٤) البيت من المتقارب له في المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي ص ٨٠، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ١٤٤/١، ولسان العرب ٢٣٥/١١.

نَأَتْـــكَ أُمَامَـــةُ إلا سُـــؤَالا ∴ وَأَبْصَرْتَ مِنْهَا بِطَيْفٍ خَيَالا[1]"[2]

والأظهر في بيت النمر أن يكون (نآني) بمعنى: نأى عني؛ لأنه يحكي حاله بعد موته وقد نأى عنه القريب والصاحب، وهذا يلائمه معنى: نأى عني، أما المعنى الأول وهو أبعدني فغير ممكن فيه؛ إذ لا يتصور إبعاده وهو ميت.

(٤) قصر الممدود

قال النمر:

يَوَدّ الفتى طُولَ السّلامَةِ والغِنَى ∴ فَكَيْفَ تُرى طُولُ السّلاَمَةِ يَفْعَلُ؟[3]

هذه الرواية هي التي أوردها جامع شعره، وليس فيها من عنوان المسالة شيء، غير أن رواية البيت عند المبرد :

يَسُرُّ الفتى طُول السّلامَةِ والبَقَا ∴ فَكَيْفَ تُرى طُولُ السّلاَمَةِ يَفْعَلُ؟

وهو عنده ثالث ثلاثة أبيات احتج بها على قصر الممدود للضرورة، والبيتان الآخران هما:

فـرغتم لتَمْـرين السـياطِ وأنـتُمُ ∴ يشَـنٌّ علـيكُمْ بالفَنَـا كُـلُّ مَرْبَـعِ[4]

فقصر (الفناء) وهو ممدود.

(١) البيت من المتقارب له في جمهرة أشعار العرب ص ٦٥٧.

(٢) تفسير الطبري ٣١٦/١١.

(٣) البيت من الطويل في شعره ص ٨٧.

(٤) البيت من الطويل ليزيد بن الصعق في الأصمعيات ص ١٤٤، وفيه: ولعتم بتَمْرينِ، بدل: فرغتم لتَمْرين.

وقال الطرماح:

وأَخْـرَجَ، أُمُّـهُ لِسَـوَاسِ سَـلْمَى ∴ لِمَغْفُـور الضَّـرَا ضَـرِمِ الجَنِـينِ[1]

فقصر (الضَّرَاء) وهو ممدود. [2]

وقد علق على بيت النمر بقوله:" قصر (البقاء) ضرورة، وللشاعر إذا اضطر أن يقصر المدود، وليس له أن يمد المقصور، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة، فإذا احتاج حَذَفَهَا لأنها ألف زائدة، فإذا حذفها رد الشيء إلى أصله، ولو مد المقصور لكان زائدًا في الشيء ما ليس منه" [3].

وقد عرض علي بن حمزة كلام المبرد ورده؛ لأنه بني على رواية غير صحيحة للأبيات؛ لأن المبرد قد غير رواية تلك الأبيات التي احتج بها، وأن الرواية الصحيحة في بيت النمر: طول السلامة والغنى، ثم قال:" وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر؛ لأنه ركب المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية، واحتاج إلى نصرته، فغير له الشعر واحتج به...." [4].

(١) البيت من الوافر في ديوانه ص ٢٨٥، وقوله: وأخرج: يعني رمادًا، والأخرج: هو الرماد الذي الذي في لونه سواد وبياض، وسواس سلمى: الموضع الذي بحضرة جبل سلمى، والمعفور: ما سقط من النار من الزند، والضَّرَاءُ: ما واراك من شجرة خاصةً، والضَّرِم: المشتعل، والجنين: ما لم يظهر من النار بعدُ. ينظر: الكامل في اللغة والأدب ١/١٧٥.

(٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب ١/١٧٥.

(٣) الكامل في اللغة والأدب ١/١٧٥.

(٤) التنبيهات لعلي بن حمزة ص ١٠٨، ١٠٩.

ولم ينفرد المبرد بتلك الرواية فقد أوردها قبله الجاحظ ت ٢٥٥هـ[١]، وبعده الحاتمي ت ٣٨٨هـ[٢]، والحُصري القيرواني ت ٤٥٣هـ[٣]، وقال ابن عصفور عن قصر الممدود:" والنحويون مجمعون على جوازه، لما فيه من رد الاسم إلى أصله بحذف الزائد منه"[٤].

وأورد البغدادي القصيدة على رواية قصر الممدود، ثم قال:" ويروى في نسخة قديمة (الغنى) بدله، فلا ضرورة"[٥].

ولا يمكننا إثبات القول بتغيير المبرد لشواهد في كتبه أو نفيه، لكن الذي يقوي احتجاجه أن الرواية قد ثبتت عند غيره، وبعضهم سابق عليه.

وما الذي يجعل المبرد يغير الرواية ؟ والشواهد على هذه اللغة تترى، وقد أورد جملة منها ابن عصفور في ضرائره، وهي مظهر من مظاهر تميز اللغة المتمثل في ميلها إلى التخفيف.

ملحوظتان:

الأولى: حُكِى عن الكسائي والفراء أنهما قالا: إن العرب لا تكاد تقصر ممدودًا في رفع ولا خفض، يقولون: رأيت قَضَاكَ، ولا يقولون: هذا قَضَاكَ، ولا: مررت بقَضَاكَ، ولا فرق عند البصريين بين المنصوب وغيره.

(١) الحيوان ٥٠٣/٦.

(٢) حلية المحاضرة ٢٤٧/١.

(٣) زهر الآداب وثمر الألباب ٢١١/١.

(٤) ضرائر الشعر ص ١١٦.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٣/٧.

ويرد ما ذهبا إليه قول النمر: طول السلامة والبقا؛ وقول السموأل بن عادياء:

بَنَـي لِـي عَادِيَـا حِصْـنًا حَصِـينًا ∴ إذا مـا سَـامَنِي ضَـيْمٌ أَبَيْـتُ[١]

وقول الأعشى:

عنـده البِـرُّ والتُّقَـى وأَسَـا الشَّـقِّ ∴ وحَمْـــلٌ لمُضْـــلِعِ الأَثْقَـــالِ[٢]

لأن (البقاء)، و(عادياء)، و(الأساء)، في موضع رفع، وقد قصرت.[٣]

الثانية: زعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود إلا ما يجوز أن يجيء في بابه مقصور، فلا يجوز عنده قصر حمراء، وصفراء، وأشباههما؛ لأن مذكرهما أفعل، والصفة إذا كانت للمذكر على وزن أفعل لم يكن المؤنث إلا على وزن فعلاء.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، بدليل قول الأعشى:

والقَـــارِحَ العِـــدَا وكُـــل طِمِـــرَّةٍ ∴ مـا إنْ تَنَـالُ يَـدُ الطَّويـلِ قَـذَالَـها[٤]

وقول أبي الأسود:

رأيـت الْتِـوا هـذا الزمـانِ بأهلـه ∴ وبيـنهم فـيهم تكـون النوائـبُ[٥]

---

(١) البيت من الوافر في ديوانه ص ٧٩، وهو جزء من بيتين، هما:

بَنَي لِي عَادِيَا حِصْنًا حَصِينًا ∴ وعينًا كلما شئت استقيت

طِـمِرًّا تَزْلَقُ العِقْـبانُ عنه ∴ إذا مـا سَامَنِي ضَيْمٌ أَبَيْتُ

(٢) البيت من الخفيف في ديوانه ص ٩ .

(٣) ينظر : ضرائر الشعر ص ١١٧، ١١٨.

(٤) البيت من الكامل في ديوانه ص ٢٩.

(٥) البيت من الطويل في ديوانه ص ١٧٩.

وقول الآخر:

ولكنَّمـــا أُهْــدِي لقَـــيْسٍ هَدِيَّـــةً ∴ فِيَّ مِن اهْداهَا لَـهُ الدَّهْرَ إِثْلِبُ[1]
إِثْلِـــــــــــــــــــبُ[1]

وقول الآخر:

فَلَـــوْ أنَّ الأَطِبَّـــا كَـــانُ حَـــوْلِي ∴ وكَـــانَ مَـــعَ الأَطِبَّـــاءِ الأســـاة[2]

لأن (العِدَا) فعال كقتال، وضراب، والصفة التي تكون على هذا الوزن لا تجيء على مثال فَعْلَى فتكون من المعتل مقصورة، وكذلك إهداء: مصدر أهدى، مثل: أكرم إكرامًا، والتواء مصدر التوى، ولا يجيء المصدر من أفعل على (أفعل)، ولا من افتعل على (افتعل)، فيكون مثالهما من المعتل مقصورًا، وكذلك الأطباء جمع طبيب، وأفعلاء جمع (فعيل) لا يجيء في كلامهم إلا ممدودًا.[3]

---

(١) البيت من الطويل غير منسوب في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٥٣/١٠، والإنصاف والإنصاف ٦٢٠/٢، ولسان العرب ٢٤١/١.

(٢) البيت من الوافر غير منسوب في الإنصاف ٦٢٠/٢، وشرح المفصل ٢٠٨/٤، وشرح الرضي على الكافية ٤١٣/٢.

(٣) ينظر : ضرائر الشعر ص ١١٩.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

بعد دراسة ما رأيته مشكلا من شعر النمر بن تولب – رضي الله عنه – أعرض أهم النتائج التي وقفت عليها.

١ – غني شعر النمر بشواهد احتج بها النحويون لتجويز وجه قل استعماله، أو كان مخالفًا لقياس مطرد.

٢ – يرى ابن مالك أن مسوغ الابتداء في قوله: فيوم علينا ويوم علينا، هو العطف على النكرة، وفيه نظر؛ لأن شرط الابتداء بالنكرة مع العطف وجود مسوغ للابتداء في المعطوف أو المعطوف عليه، وهو ما لا يوجد في البيت، وما ذكره أبو حيان وناظر الجيش وابن هشام هو الأقرب في المعنى؛ لأن التفصيل والتقسيم لا يكونان إلا بعد إجمال.

٣ – منع السهيلي تبعًا لأستاذه ابن الطراوة دخول السين وسوف في الخبر، وما ذهبا إليه لا يعتمد على استقصاء تام لما جاء في كلام العرب وفي القرآن الكريم.

٤ – جعل العيني قول النمر: (فكانَ ابنَ أختٍ لهُ وابنَما)، دليلا على جواز العطف بين الخبرين، مع أن العطف وتركه في هذا النوع جائزان بلا خلاف، وحمل البيت على التعدد في اللفظ والمعنى هو الأوفق؛ لأن الابن يختلف عن ابن الأخت، ولقيم هذا ابن من جهة، وابن أخت من جهة أخرى.

٥ – منفس في (لَا تجزعي إِنْ منفسٌ أهلكته) مرفوع على الابتداء عند الأخفش والكوفيين، بناء على أنه يجوز وقوع المبتدأ بعد أداة الشرط، وهو تخريج مردود؛ لئلا يخرج ما وُضِعَ على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به.

٦ – جاء في شعر النمر الجر على المجاورة في باب عطف النسق، وهو رد على ابن جني وأبي حيان في قولهما: إنه لا يجوز إلا في باب النعت.

٧ – جعل صدر الأفاضل الخوارزمي(كلانا) في (وَيَعْلَمُ أنْ سَنلْقَاهُ كِلانا)، بدلا من الضمير المستتر في (سنلقاه)، وإعرابه توكيدًا هو الأولى والأظهر؛ لخلوه من مخالفة القاعدة.

٨ – أكثر النحويين يشككون في حكاية الأخفش والكوفيين: ما أصبح أبردها، وأمسى أدفأها، بزيادة أمسى وأصبح، ويعقبون عليها بعبارة: لو ثبت، وإذا ثبت، وحالهم رفض زيادتهما، وإذا وافقناهم على هذا، فماذا نقول في بيت النمر والبيت الآخر اللذين زيد فيهما أمسى وأصبح؟، كما أن احتجاج ابن السراج وابن يعيش لعدم جواز الزيادة بالفرق بين معنى كان ومعنى أمسى وأصبح لا يقوى أمام السماع؛ فالزيادة لا تعتمد على قياس يمكن رده بعلة.

٩ – لا وجه لتشبيه العيني قول النمر: (دَعَاني العذارى)؛ بما حكاه سيبويه من قولهم: (قال فلانة)؛ لأن فيه الاعتداد بالمفرد مع قطع النظر عن أن الكلمة أصبحت جمع تكسير، وهذا الجمع يجوز معه عند النحويين التأنيث والتذكير، والتأنيث أرجح، فليس هو مثل : قال فلانة، التي حكاها سيبويه.

١٠ – قول النمر:(تُلاقُونَهُ حتَّى يَؤوبَ المُنَخَّلُ) شاهد منفرد ورد في كتب النحو دليلا على جواز حذف القسم وحذف نافي الجواب.

١١ – حذف الشرط والجزاء معًا وبقيت الأداة في قول النمر: فَسَوْفَ تُصَادِفُه أَيْنَما، وهو دليل على عدم اختصاص الحذف بـ (إنْ) وحدها .

١٢ – حكم الفارسي بأن الفعل المحذوف والفعل المذكور في (إِنْ منفسًا أهلكتُه) مجزومان في التقدير؛ أي: إن أهلكت منفسًا إن أهلكته، وأن جزم الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، ويظهر أن رأي غيره هو الأولى؛ لأنه يخلو من التقديرات الكثيرة عند الفارسي ومن تبعه، كما أن منع حذف المبدل منه ليس مجمعًا عليه عند النحويين.

١٣ – الأقرب إلى الصواب في قوله: (فلا الجارةُ الدنيا لها تَلْحَيَنَّها) ما ذهب إليه ابن مالك من جواز توكيد الفعل المضارع بعد (لا) النافية على تشبيهها بـ (لا) الناهية.

١٤ – أكثر النحويين على جواز تقديم معمول الفعل الواقع بعد (سوف) عليها، وحجتهم قول النمر: (أَبونا هَكَذا سوف يَفْعَلُ)، وانفرد السهيلي وتبعه ابن القيم بالقول بقبح التقديم.

١٥ – احتج البصريون لعدم مجيء (أو) بمعنى الواو بأن الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وُضِعَ له، وما احتجوا به لا يقوى أمام الشواهد الكثيرة التي أفادت فيها (أو) مطلق الجمع كالواو.

١٦ – الأرجح أن تكون (إن) في قوله:(وإنْ مِنْ خَريفٍ) بقية (إما)، وقد حذفت منها (ما) للضرورة، كما هو رأي سيبويه؛ لأنه أسهل في المعنى، وأدخل فيما يريده الشاعر؛ لما فيه من عموم الرِّي في كل وقت من صيف وخريف.

١٧ – الأَوْلَى أن تكون الفاء الأولى في (فعند ذلك فاجزعي) رابطة للجواب، والثانية مزيدة للتوكيد؛ لئلا يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها لو قلنا بزيادة الأولى.

١٨ – اعترض البغدادي على العيني في رواية (فإذا هلكت) مكان (وإذا هلكت)، ولم ينفرد العيني بذكر تلك الرواية بل هي ثابتة في كثير من المصادر، وقد أثبتها كثير من محققي الكتب.

١٩ – الأظهر أن يكون (نآني) في قوله:(نَآنِي صَاحبي وقَريبي) بمعنى: نأى عني؛ لأن النمر يحكي حاله بعد موته وقد نأى عنه القريب والصاحب، وهذا يلائمه معنى: نأى عني، أما المعنى الأول وهو أبعدني فغير ممكن فيه؛ إذ لا يتصور إبعاده وهو ميت.

٢٠ – اعترض علي بن حمزة البصري على المبرد في رواية (طول السلامة والبقا)؛ وذهب إلى أنها رواية غير صحيحة، ولم ينفرد المبرد بتلك الرواية فقد أوردها قبله الجاحظ ت ٢٥٥هـ، وبعده الحاتمي ت ٣٨٨هـ، والحُصري القيرواني ت ٤٥٣هـ، وما الذي يجعل المبرد يغير الرواية ؟ والشواهد على هذه اللغة تترى، وقد أورد جملة منها ابن عصفور في ضرائره، وهي مظهر من مظاهر تميز اللغة المتمثل في ميلها إلى التخفيف.

أسأل الله – جلت قدرته – أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن ينفع به، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر

١. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم– الهيئة المصرية العامة للكتاب– ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٢. الاختيارين للأخفش الأصغر، تح د/ فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى- تح د/ رجب عثمان – مطبعة المدني ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، نشر مكتبة الخانجى- القاهرة.
٤. الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ت ٦٩٥هـ- د. عبد الله البركاتي، د. محسن العميري- ط معهد البحوث العلمية وإحياء التراث - جامعة أم القرى.
٥. الأزهية في علم الحروف للهروي، تح/ عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ت٤٦٣هـ، تح/ علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٧. أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، دار الفكر- بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٨. أسرار العربية للأنبارى- تح/ محمد البيطار- مطبوعات المجمع العلمى بدمشق.
٩. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تح/ عبد الإله نبهان وآخر- مجمع اللغة بدمشق.
١٠. الاشتقاق لابن دريد- تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة.
١١. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني- تح/ علي محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط١ ، ١٤١٢هـ.
١٢. إصلاح المنطق لابن السكيت، تح/ أحمد شاكر- عبد السلام هارون- دار المعارف.
١٣. الأصمعيات للأصمعي، تح/ أحمد شاكر - وعبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

١٤. الأصول فى النحو لابن السراج – تح د/ عبد الحسين الفتلى– مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
١٥. إعراب القرآن للنحاس– تح د/ زهير زاهد، عالم الكتب– بيروت، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م.
١٦. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني– تح / سمير جابر، دار الفكر– بيروت، ط٢.
١٧. أمالي ابن الحاجب ت ٦٤٦هـ – تح د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.
١٨. أمالي ابن الشجري، تح د/ محمود الطناحى، مكتبة الخانجى– ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
١٩. أمالي القالي– رتبه/ محمد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٤٤هـ – ١٩٢٦م.
٢٠. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ٣٣٢هـ ، تح د/ زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – ط ١، ١٤١٦– ١٩٩٦.
٢١. الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، تح/ محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧ – ١٩٨٧ .
٢٢. أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، تح / محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل– بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م.
٢٣. الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، تح د/ موسى بناى العليلى– العانى – بغداد، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٢٤. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح/ عادل عبد الموجود، وعلي معوض– دار الكتب العلمية– بيروت – ط ١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٥. بدائع الفوائد لابن القيم، تح/ هشام عبد العزيز عطا وآخرين- مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
٢٦. البرهان في علوم القرآن للزركشي ٧٩٤هـ ، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي ، ط ١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
٢٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح د/عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
٢٨. البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي- تح د/ وداد القاضي، دار صادر- بيروت، ط١.
٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان.
٣٠. بقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصري، تح / خليل إبراهيم عطية، طبعة وزارة الثقافة والإعلام ببغداد سنة ١٩٩١م .
٣١. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي - دار الهداية.
٣٢. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تح/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تح د / حسن هنداوي، دار القلم - دمشق.
٣٤. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري- تح د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- ط٢.
٣٥. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام - تح/ عباس الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٣٦. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م.
٣٧. تفسير أبي السعود ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٣٨. تفسير البيضاوي– تح/ محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٤١٨هـ.
٣٩. تفسير الطبري – تح/ أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة– ط ١، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.
٤٠. التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تح د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني – بغداد، ط ١ – ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.
٤١. تمهيد القواعد لناظر الجيش تح أ د/ على فاخر ، وآخرين – دار السلام ، ط ١ – ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
٤٢. التنبيه على مشكل أبيات الحماسة لابن جني – تح د/ سيدة عبد العال، د/ تغريد عبد العاطي– دار الكتب والوثائق القومية.
٤٣. التنبيهات لعلي بن حمزة البصري(مطبوع مع كتاب المنقوص والممدود للفراء)، تح/ عبد العزيز الميمني – دار المعارف.
٤٤. تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي، تح د/ فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة– بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٤٥. توضيح المقاصد والمسالك للمرادي – تح د/ عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
٤٦. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للمعافى بن زكريا ت ٣٩٠هـ، تح/ عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

٤٧. الجمل في النحو للخليل، تح د. فخر الدين قباوة ، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٤٨. جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، تح/ علي البجاوي، نهضة مصر للطباعة.
٤٩. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري – دار الفكر – بيروت .
٥٠. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تح د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
٥١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تصحيح/ يوسف البقاعي– دار الفكر.
٥٢. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٥٣. حاشية الشِّهابِ على تفسير البيضاوي، دار صادر – بيروت.
٥٤. حاشية الصبان على شرح الأشمونى – دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.
٥٥. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، تح/ عبد الله محمود عمر، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
٥٦. حاشية محي الدين شيخ زاده على البيضاوي، تصحيح/ محمد عبد القادر شاهين، منشورات بيضون دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .
٥٧. حلية المحاضرة للحاتمي– تح/ جعفر الكتابي، دار الرشيد– بغداد، ١٩٧٩م.
٥٨. الحيوان للجاحظ – تح/ عبد السلام هارون، دار الجيل– بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٥٩. خزانة الأدب للبغدادي ، تح / عبد السلام هارون – الخانجي .
٦٠. الخصائص لابن جني ، تح / محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت .

٦١. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث- القاهرة.
٦٢. الدر المصون للسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ - تح د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٦٣. الديباج لأبي عبيدة- تح د/ عبد الله الجربوع، ود/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٦٤. ديوان أبي الأسود الدؤلي- تح/ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٨م.
٦٥. ديوان الأخطل، تح/ مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١٩٩٤،٢م.
٦٦. ديوان الأعشى الكبير، تح د. محمد حسين- المطبعة النموذجية.
٦٧. ديوان امرئ القيس - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ، ط ٥ .
٦٨. ديوان جران العود برواية أبى سعيد السكرى- دار الكتب المصرية - ط ٣، ٢٠٠٠ م.
٦٩. ديوان جرير في ديوان بشرح محمد بن حبيب، تح د/ نعمان طه- دار المعارف، ط٣.
٧٠. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تح د/ نعمان طه- مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٧١. ديوان ذي الرمة- تح/ أحمد بسج - دار الكتب العلمية، بيرت، ط ١، ١٩٩٥م.
٧٢. ديوان الطرماح- تح د/ عِزَّة حسن، دار الشرق العربي، ببيروت وحلب.

٧٣. ديوان العجاج- تح د/ عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس - دمشق.
٧٤. ديوان عدى بن زيد، تح/ محمد المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر - بغداد ١٩٦٥م.
٧٥. ديوانا عروة بن الورد والسموأل- دار بيروت للطباعة والنشر.
٧٦. ديوان قيس بن الخطيم- تح د/ ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت.
٧٧. ديوان قيس بن ذريح- تح/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ٢٠٠٤م.
٧٨. ديوان لبيد بن ربيعة- اعتنى به/ حمدو طماس، دار المعرفة - بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
٧٩. ديوان النابغة الذبياني- تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
٨٠. ديوان المثقب العبدي- تح/ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ.
٨١. ديوان المعاني لأبي هلال العسكري - دار الجيل - بيروت.
٨٢. ديوان الهذليين - دار الكتب المصرية ١٩٩٥ م.
٨٣. الرد على النحاة لابن مضاء- تح د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٨٤. الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد، عالم الكتب ١٩٧٢م.
٨٥. روح المعاني للآلوسي- دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٨٦. الروض الأنف للسهيلي، تح/ عبد الرحمن الوكيل- دار الكتب الإسلامية، القاهرة.
٨٧. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تح د / حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م .

٨٨. زهر الأداب وثمر الألباب للحصري القيرواني- تح د/ يوسف على طويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٨٩. السبعة في القراءات لابن مجاهد – تح د/ شوقي ضيف، دار المعارف – ط ٢.
٩٠. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي – تح د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ، القاهرة – ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
٩١. شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي- تح د/ محمود الطناحي- مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٩٢. شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادى ، تح/ عبد العزيز رباح . أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث . ط١ ، ١٣٩٣هـ .١٩٧٣ م .
٩٣. شرح أدب الكاتب لابن قتيبة – للجواليقى ت ٥٤٠ هـ – دار الكتاب العربي، بيروت.
٩٤. شرح الأشموني لألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٩٥. شرح ابن عقيل – تح / محمد محي الدين، دار الفكر- دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م .
٩٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تح / محمد باسل عيون السود ، منشورات بيضون- دار الكتب العلمية.
٩٧. شرح التسهيل لابن مالك- تح د/ عبد الرحمن السيد وآخر- هجر للطباعة والنشر.
٩٨. شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح د/ سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث- جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .

٩٩. شرح جمل الزجاجى لابن عصفور- تح د/ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة- الجمهورية العراقية.
١٠٠. شرح ديوان الفرزدق لإيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني- مكتبة المدرسة، ط ١- ١٩٨٣م.
١٠١. شرح ديوان كعب بن زهير لأبي سعيد السكري، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٢م.
١٠٢. شرح ديوان المتنبي للعكبري تح / مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة – بيروت.
١٠٣. شرح الرضى على الكافية- تح د/ يوسف عمر- منشورات جامعة قاريونس- ١٩٧٨م.
١٠٤. شرح شذور الذهب لابن هشام، تح/ عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، ط ١، ١٩٨٤م .
١٠٥. شرح شواهد المغني للسيوطي، المطبعة البهية بمصر.
١٠٦. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
١٠٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك- تح د. عبد المنعم أحمد هريدى- دار المأمون للتراث.
١٠٨. شرح المعلقات السبع للزوزني، دار احياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م.
١٠٩. شرح المفصل لابن يعيش – دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١١٠. شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمى- تح د/ عبد

الرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامى - ط ١، ١٩٩٠ م.
١١١. شعر الأحوص الأنصاري- جمعه د/ عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١١٢. شعر عمرو بن أحمر الباهلي- جمعه د/ حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١١٣. شعر عمرو بن شأس الأسدي- جمعه د/ يحيى الجبوري، دار القلم - الكويت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١١٤. شعر النمر بن تولب، صنعة د/ نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٩م.
١١٥. الشعر والشعراء لابن فتيبة- تح/ أحمد محمد شاكر، دار المعارف.
١١٦. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تح د/ محسن العميري، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
١١٧. الصناعتين لأبي هلال العسكري- تح/ علي البجاوي ومحمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١١٨. ضرائر الشعر لابن عصفو- تح/ السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة - ط١، ١٩٨٠م.
١١٩. الطبقات الكبرى لابن سعد- تح/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
١٢٠. الفاء وثم ودعوى زيادتهما في القرآن الكريم أو غيره من فصيح الكلام للشيخ/ عبد الرحمن تاج، ضمن كتاب (الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية) لأبي بكر عبد الرازق- المكتب الثقافي للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٩٩٠م.

١٢١. القاموس المحيط للفيروزآبادي – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٢٢. الكامل للمبرد– تح/ محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، ط ٣، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.
١٢٣. الكتاب لسيبويه – تح أ / عبد السلام هارون – الخانجى.
١٢٤. كتاب العين للخيل للخليل بن أحمد – تح د / مهدى المخزومى، ود / إبراهيم السامرائى– دار ومكتبة الهلال .
١٢٥. كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني– صححه: محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة– ط١، ١٣٢٣هـ – ١٩٠٥م.
١٢٦. الكشاف للزمخشري– تح/ عبد الرزاق المهدي– دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٢٧. الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٤٢٧هـ تح/ أبي محمد بن عاشور – دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٢٨. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري – تح / غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان – دار الفكر – دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
١٢٩. لسان العرب لابن منظور– دار صادر – بيروت.
١٣٠. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي – تح/ ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
١٣١. ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٤١٢هـ – تح د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت .
١٣٢. مجمع الأمثال للميداني– تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت.

١٣٣. مجموع أشعار العرب- ديوان رؤبة، تح / وليم البروسى – دار ابن قتيبة، الكويت .
١٣٤. المحتسب لابن جنى - تح/ على النجدى ناصف، د/ عبد الفتاح شلبى- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٣٥. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده - تح/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.
١٣٦. مختارات شعراء العرب لابن الشجري- شرحها/ محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط ١، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥م.
١٣٧. مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه - مكتبة المتنبى .
١٣٨. المخصص لابن سيده- تح/ خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
١٣٩. المرتجل لابن الخشاب - تح / علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
١٤٠. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي- تح د / محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدنى- ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٤١. المسائل المشكلة البغداديات لأبي علي الفارسي- تح/ صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد .
١٤٢. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي- تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- دار المنارة، بيروت.
١٤٣. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل- تح/ محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى، ط ٢، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.
١٤٤. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري – دار الكتب العلمية – بيروت، ط

٢، ١٩٨٧م.
١٤٥. مصابيح الجامع الصحيح للدماميني ت ٧٢٧هـ- تح / نور الدين طالب – ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط ١ ، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
١٤٦. معاني الحروف للرماني، تح د/ عبد الفتاح شلبي، دار الشروق ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
١٤٧. معانى القرآن للأخفش- تح د/ هدى قراعة- ط الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١٤٨. معاني القرآن للفراء ، تح / محمد على النجار وآخرين – عالم الكتب .
١٤٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تح / عبد الجليل شلبي، عالم الكتب – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
١٥٠. المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، تح د/ سالم الكرنكوي- دار الكتب العلمية، بيروت – ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
١٥١. معجم الصحابة لابن قانع- تح/ صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ.
١٥٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تح د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط ٦ – ١٩٨٥م.
١٥٣. المفصل فى صنعة الإعراب للزمخشرى – تح د / على بو ملحم – دار ومكتبة الهلال – بيروت – ط أولى ١٩٩٣ م .
١٥٤. المفضليات للمفضل الضبي- تح/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف.
١٥٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي ٧٩٠ هـ، تح/ مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث

الإسلامي- جامعة أم القرى ط ١.
١٥٦. المقاصد النحوية للعيني- تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.
١٥٧. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني- تح د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م .
١٥٨. المقتضب للمبرد، تح أ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ٣ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٥٩. المقرب لابن عصفور- تح/ أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى - العاني - بغداد - ط ١، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
١٦٠. منتهى الطلب من أشعار العرب لابن المبارك، تح د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط١، ١٩٩٩م.
١٦١. منثور الفوائد لأبى البركات الأنبارى- تح د/ حاتم الضامن، دار الرائد العربي- بيروت- ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
١٦٢. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تح د/ محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع.
١٦٣. نَضْرة الإغريض في نُصْرة القَريض للمظفر بن الفضل العلوي ٦٥٦ هـ، تح د/ نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٦٤. نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ط١، ١٤٢٣هـ.
١٦٥. همع الهوامع للسيوطي - تح/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية - مصر.